النكرة والمعرفة بين التمام والنقصان

دراسة نحوية تطبيقية

إعـداد

دكتور/ فهد بن منيع الله الصاعدي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية
المملكة العربية السعودية

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥م

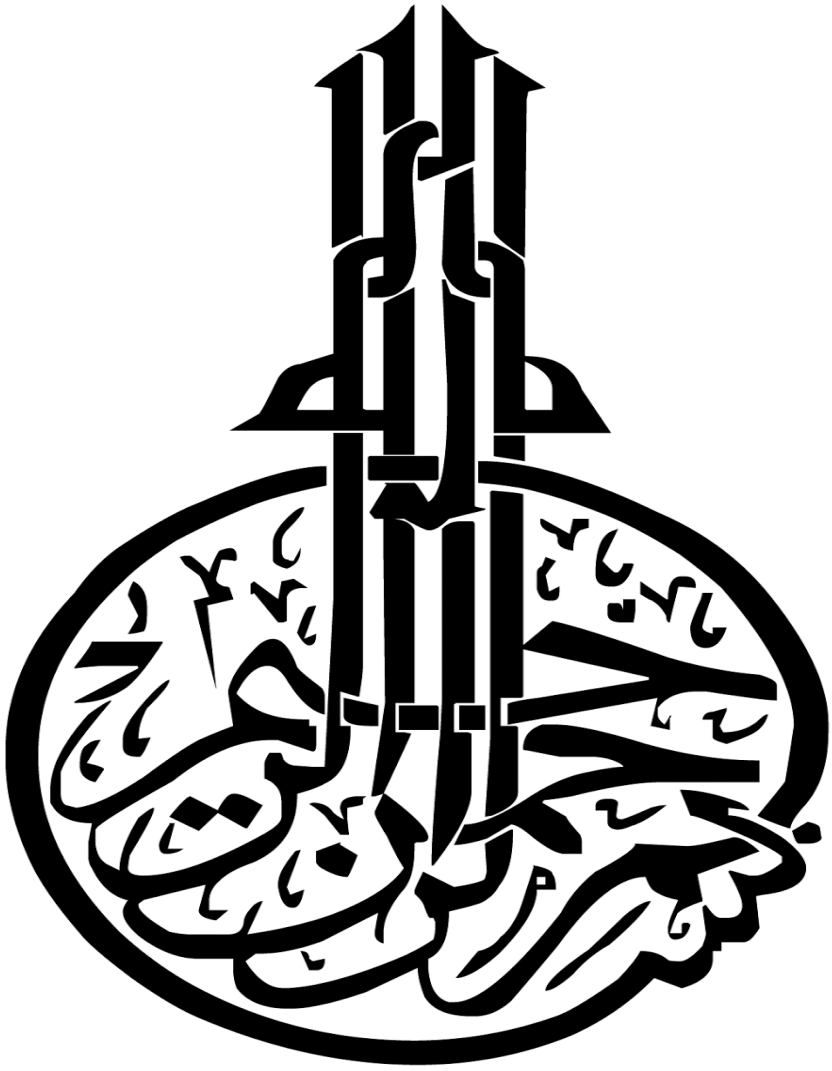

النكرة والمعرفة بين التمام والنقصان دراسة نحوية تطبيقية

فهد بن منيع الله الصاعدي
قسم النحو والصرف، في كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، السعودية
البريد الإلكتروني:
fahdmas70@yahoo.com

الملخص:

باب النكرة والمعرفة من الأبواب المهمة والواسعة والمتناثرة في النحو العربي، وحاول البحث جمع ما تفرق من القضايا في هذا الباب ولاسيما في مصطلحي التمام والنقصان، وتعرض وعالج المسائل واستشهد عليها وذكر الخلاف والعلل. ومن هذه المسائل النكرة والمعرفة والمقصود بتمامهما أو نقصانهما وعلاماتهما والتمام والنقصان في العلم الجنسي والمثنىٰ والمجموع والاسم الموصول والتعجب والإضافة والنداء وغير ذلك. وخرج البحث بنتائج مهمة منها كثرة قضايا ومشاكل النقصان والتمام في باب النكرة والمعرفة والخلاف في ذلك لتفاوت درجات التنكير والتعريف ومجيء بعض الأسماء نكره من جهة ومعرفة من جهة أخرىٰ وغير ذلك. وأن البحث جمع بين التنظير والتطبيق فهو باب سيجمع أصول هذا الباب مع الاستشهاد لها، والوقوف علىٰ العلل والأسرار التي دعت النحاة إلىٰ التوسع في هذا الباب ومدىٰ فهمهم لمعناها. وقد جمع أيضا هذا البحث مادة علمية نحوية متنوعة ومبثوثة في كتب النحاة للمسائل التي وصفت النقصان والتمام في النكرة والمعرفة. وفيه أثر وصف النكرة والمعرفة بالتمام والنقصان علىٰ المعنىٰ في النصوص من القرآن والسنة والشعر.

الكلمات المفتاحية:

النكرة – المعرفة – التمام – النقصان – دراسة نحوية – تطبيقية.

A grammatical study on the difference between completeness and incompleteness - an applied grammatical study

Fahad bin Munyallah Alsaedi

Department of Syntax and Morphology, Faculty of Arabic Language, Islamic University, Saudi Arabia.

Emial: fahdmas70@yahoo.com

Abstract:

The research attempted to collect the dispersed issues in this chapter, especially in the terms of completeness and incompleteness, and dealt with the issues, citing them and mentioning the disagreement and reasons.The research attempted to collect the dispersed issues in this section, especially in the terms of completeness and incompleteness, and to address the issues, cite them, and mention the disagreement and reasons. The research came out with important results, including the many issues and issues of incompleteness and completeness in the door of nihar and knowledge and the disagreement in this regard due to the varying degrees of denial and definition and the coming of some names as nihar on one side and knowledge on the other, etc. The research combines theory and practice, as it is a chapter that will collect the origins of this chapter with citations, and identify the reasons and secrets that prompted the grammarians to expand this chapter and the extent of their understanding of its meaning. This research has also collected a variety of grammatical scientific material scattered in the books of grammarians for the issues that characterize the lack and completeness of nouns and definite articles. It also includes the impact of describing the completeness and incompleteness of knowledge on the meaning in texts from the Qur'an, Sunnah, and poetry .

Keywords:

Nakrah, knowledge, completeness, Imperfection, Grammatical study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن باب النكرة والمعرفة من الأبواب المهمة في النحو العربي، ومن استعرض مفردات هذا الباب يدرك أن معظم الباحثين يفهم أن النكرة تدل علىٰ المعنىٰ الشائع، والمعرفة تدل علىٰ الشيء المعين، وعند الدراسة المتأنية لمعنىٰ النكرة والمعرفة ومراتبهما وأقسامهما والتفاوت في معنييهما والخلاف الوارد في الألفاظ المترددة بين التنكير والتعريف يقف الباحث عند بعض الصفات والمصطلحات التي يذكرها كثير من النحاة، نحو: المعرفة التامة أو الناقصة كذلك النكرة التامة والناقصة. فمنهم من يقول في اسم الموصول: معرفة ناقصة ويقول آخر في (ما) التعجبية نكرة تامة، وبعضهم يقول: نكرة ناقصة وآخر معرفة ناقصة، وقالوا في العلم الجنسي كأسامة للأسد معرفة في اللفظ نكرة في المعنىٰ، ويقول آخرون: في النكرة الموصوفة كرجل كريم عندنا هذا من تقليل الشياع في النكرة ولم يبلغ درجة المعرفة إلىٰ غير ذلك من الأوصاف والمصطلحات التي تتردد في مسائل بابي النكرة والمعرفة، وهذا البحث فيه محاولة لجمع ما تفرق من هذه المصطلحات وهو بعنوان:

(النكرة والمعرفة بين التمام والنقصان- دراسة نحوية تطبيقية)

ولهذا الموضوع أهمية وأسباب نجملها فيما يلي:

أهمية الموضوع:

١. كون هذا الموضوع يتعلق بعلم النحو وغايته حفظ لغة القرآن الكريم.

٢. أن البحث يتناول بابا واسعا من أبواب النحو، وهو باب النكرة والمعرفة، وفيه كثير من القضايا والخلافات التي تدور حول فهم المعنىٰ الشائع وعدمه، أو المعين وغير المعين.

٣. الوصول إلىٰ رأي راجح، وقول فصل في وصف النكرة والمعرفة بالتمام والنقصان.

٤. أثر وصف المعرفة والنكرة بالتمام والنقصان علىٰ المعنىٰ في النصوص من القرآن والسنة والشعر.

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع:

١. جمع ما تفرق من قضايا وخلافات نحوية في بابي النكرة والمعرفة نقصانا أو تماما ووضعها في بحث مستقل.

٢. وجود مادة نحوية متنوعة ومبثوثة في كتب النحاة للمسائل التي وصفت النقصان والتمام في النكرة والمعرفة.

٣. الوقوف علىٰ العلل والأسرار التي دعت النحاة إلىٰ التوسع في هذا الباب ومدىٰ فهمهم لمعناهما.

٤. أن البحث جمع بين التنظير والتطبيق فهو سيجمع أصول هذا الباب مع الاستشهاد لها.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد وثمانية مباحث ثم خاتمة وفهارس.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد: النكرة والمعرفة والمقصود بتمامهما أو نقصانهما، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: **معنى النكرة والمعرفة.**

المطلب الثاني: **علاماتهما وأقسامهما، ودرجاتهما (مراتبهما) .**

المطلب الثالث: **معنى التمام والنقصان في باب النكرة والمعرفة.**

المبحث الأول: العلم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: **العَلَم الجنسي، والفرق بينه وبين اسم الجنس.**

المطلب الثاني: **العَلَم المثنى والمجموع.**

المبحث الثاني: الموصول الاسمي، وفيه مطلب واحد:

وصف الموصول بالمعرفة والناقصة.

المبحث الثالث: المعرف بـ (ال)، وفيه مطلب واحد:

(ال) الجنسية وأنواعها.

المبحث الرابع: الابتداء بالنكرة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: النكرة الموصوفة.

المطلب الثاني: النكرة المضافة.

المطلب الثالث: النكرة في سياق العموم.

المطلب الرابع: النكرة في سياق النفي.

المبحث الخامس: الحال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تنكير الحال.

المطلب الثاني: تعريف صاحب الحال.

المبحث السادس: التعجب، وفيه مطلب واحد:

نوعية (ما) التعجبية.

المبحث السابع: باب الإضافة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإضافة المحضة وغير المحضة.

المطلب الثاني: ملازمة التنكير في باب الإضافة.

المطلب الثالث: إضافة (كل) و (بعض) .

المبحث الثامن: النداء، وفيه مطلب واحد:

النكرة المقصودة وغير المقصودة.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس.

منهج البحث:

سأسلك في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وفق ما يلي:

١. جمع المسائل المتعلقة ببابي النكرة والمعرفة التي فيها تنصيص علىٰ تفاوت معنىٰ النكرة والمعرفة أو تصريح بمصطلحي (التمام والنقصان) فيهما، ونحو ذلك ووضعها في أماكنها المناسبة في الخطة.

٢. وضع مقدمة وتأصيل لكل مسألة نحوية، ثم ذكر آراء النحاة ومناقشتها وتحليلها، والتطرق للخلاف الوارد وبيان الراجح ما أمكن.

٣. عزو الآيات القرآنية إلىٰ سورها وكتابتها بالرسم العثماني.

٤. توثيق الأحاديث من المصادر الأصلية.

٥. نسبة الشواهد الشعرية وتوثيقها من المصادر الأصلية.

٦. ترجمة موجزة للأعلام غير المشهورين.

٧. شرح الكلمات الغريبة.

٨. الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلىٰ ضبط.

التمهيد: النكرة والمعرفة والمقصود بتمامهما أو نقصانهما

وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: معنى النكرة والمعرفة.

معنى النكرة:

عرف النحويون النكرة بعدة تعريفات، وكلها تدور في فلك واحد وتؤدي غرضا واحدا، قال ابن جني: "النكرة مَا لم تخص الوَاحِد من جنسه نَحْو: (رجل وَغُلَام) وَتعْتَبر النكرَة بِاللَّامِ وبـــ (رب) نَحْو: (الرجل والغلام) (وَرب رجل وَرب غُلَام)"(١) وقال أبو حيان: "النكرة: هي الاسم الموضوع علىٰ أن يكون شائعا في جنسه إن اتفق أن يوجد له جنس" (٢) "وقيل النكرة هي اللفظ الموضوع علىٰ معنىٰ، ذلك المعنىٰ لا يمنع من حيث يتصور أن يوجد منه أكثر من شخص واحد(٣)" وقال الشيخ خالد الأزهري النكرة: "هي عبارة عما شاع في جنس ومجوده مقدر(٤) " وقال الجرجاني: "النكرة ما وضع لشيء لا بعينه، (كرجل، وفرس)" (٥)، وقال الكفوي: النكرَة: "هِيَ مَا لَا يدل إِلَّا علىٰ مَفْهُوم من غير دلَالَة علىٰ تَمْيِيزه وحضوره وَتَعْيِين ماهيته من بَين الماهيات وَإِن كَانَ تعقله لَا يَنْفَكّ عَن ذَلِك، لَكِن فرق بَين حُصُول الشَّيْء وملاحظته وَحُضُور الشَّيْء وَاعْتِبَار حُضُوره" (٦) ولابن السراج كلام نفيس

---

(١) اللمع في العربية ٩٨.
(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١٠٢.
(٣) المصدر السابق ٢/ ١٠٢.
(٤) التصريح ١/ ٩٣.
(٥) التعريفات ٢٤٦.
(٦) الكليات ٨٩٤.

وملخص دقيق فيما سبق حيث قال: "كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة "[١] ثم قال: "وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذكر [٢] ".

معنى المعرفة:

ذُكر للمعرفة حدود كثيرة أجودها ما يأتي:

والمعرفة: مَا وضع علىٰ شيء دون مَا كَانَ مثله، نَحْو: زيد وَعبد الله فَإِن أشكل زيد من زيد فرقت بَينهمَا الصّفة [٣].

والمعرفة هي: كل اسْم خص وَاحِدًا بِعَيْنِه من جنسه فَهُوَ الْمعرفَة [٤].

وقيل المعرفة: "هي ما أشير به إلىٰ خارج مختص، إشارة وضعية [٥].

ولعلماء اللغة في تعداد أنواع المعارف أقوال ثلاثة:

الأول: قول ينص علىٰ أن أنواع المعارف خمسة أشياء وهو قول سيبويه وابن السراج [٦] حيث قال الأول: "فالمعرفةُ خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ خاصة، والمضاف إلىٰ المعرفة، إذا لم ترد معنىٰ التنوين، والألف واللامُ، والأسماء المبهمة، والإضمارُ" [٧].

الثاني: قول ينص علىٰ أن المعارف ستة وهو قول أورده الماكودي في شرحه علىٰ الألفية ما نصه "وذكر من المعارف ستة، الضمير (كهم) ، واسم الإشارة (كذي) ، والعلم كـ (هند) ، والمضاف إلىٰ معرفةٌ (كابني) والمعرف بـــ (أل)

---

(١) الأصول في النحو (١/ ١٤٨) .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٤٨.

(٣) المقتضب ٣/ ١٩٦.

(٤) الكليات (ص: ٨٢٤).

(٥) شرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٧٩) .

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٥، والأصول ٢/ ٣٢.

(٧) الكتاب ١/ ٥.

(كالغلام) ، والموصولاً (كالذي) ، ولم يذكر المقصود في النداء، نحو: يا رجل وهو من المعارف..." (١)

الثالث: قول ينص علىٰ أن المعارف سبعة وهو قول ابن مالك وأبي حيان وغيرهما (٢) قال ابن مالك: «فالمعرفة: مضمرو وعلم، ومشار به، ومنادىٰ، وموصول، ومضاف، وذو أداة» (٣) .

(١) شرح الماكودي ١/ ١١٤.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٩٠، والتذييل والتكميل٢/ ١١٠، والمساعد في شرح التسهيل١/ ٧٧.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١١٤.

المطلب الثاني

علامات النكرة والمعرفة، وأقسامهما، ودرجاتهما (مراتبهما)

علامات النكرة:

وللنكرة علامات تعرف بها، وتميزها عن غيرها، ومن تلك العلامات ما هي آتية:(١)

العلامة الأولى: حسن دخول (رب) عليها ظاهرة أو مقدرة، ولا تكون إلا مصدَّرة علىٰ الاسم (٢) . فمثال الظاهر قول الشاعر:

رُبَّ نَـــــارٍ بِـــــتُّ أَرْمُقُهَـــــا تَقْضَـــمُ الهِنْـــدِيَّ والغَـــارَا (٣)

ومثال المضمرة المقدرة قول الشاعر:

رســـــمِ دارٍ وقفـــــتُ في طَلَلِـــــه كِـدْتُ أقضـي الغـداةَ مـن جَلَلِـه (٤)

العلامة الثانية: دخول الألف والام علىٰ الاسم، نحو: (الرجل) و (الإنسان)

العلامة الثالثة: تثنية النكرة وجمعها بلفظها من غير إدخال الألف والام عليها.

العلامة الرابعة: دخول (كم) خبرية كانت أو استفهامية؛ لأن ما بعدها في البابين تمييز، والتمييز نكرة (٥) .

قال ابن السراج ذاكرا علامات النكرة: "وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها "رُبَّ" فيصلح ذلك فيها، أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة، أو تثنيها وتجمعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها، فجميع هذا وما أشبهه نكرة" (٦)

---

(١) ينظر الأصول ١/ ١٤١، واللمع ٩٨.

(٢) ينظر اللؤلؤة في علم العربية ليوسف السرمي ص ٤١.

(٣) البيت لعدي بن زيد في كتاب الأمالي لأبي علي القالي ١/ ٦٠، واللسان (ه ن د).

(٤) البيت لجميل بثينة في مغني اللبيب ١/ ١٣٩، و تاج العروس (ج ل ل).

(٥) اللؤلؤ في علم العربية ص٤٥.

(٦) المصدر السابق.

وقيل بأن كلّ اسمٍ حَسُنَ عليه دخولُ (رُبَّ) فهو نكرة٥؛ وبهذا عُلِمَ أنَّ (مثلك) و (غيرك) نكرتان؛ لدخول (رُبَّ) عليهما [١]، كقول الشاعر:

يَـا رُبَّ غَيْـرِكِ فِـي النِّسَـاءِ عَزِيـزَةٍ بَيْضَـاءَ قَـدْ مَتَّعْتُهَـا بِطَـلاَقِ [٢]

وكقول امرئ القيس بإضمار (رُبَّ) بعد الفاء:

فَمِثْلِـكِ حُبْلَـىٰ قَـدْ طَرَقْـتُ وَمُرْضِـعٍ فَأَلْهَيْتُهَـا عَـنْ ذِي تَمَـائِمَ مُحْـوِلِ [٣]

كما علم بما سبق أن (من) وَ (مَا) الاستفهاميتين قد تقعان نكرتين [٤] كَقَوْلِ الشاعر:

رُبَّ مَـن أنضَـجتُ غيظًـا قلبَـه قـد تمنـىٰ لـيَ موتًـا لـم يطـعْ [٥]

أقسام النكرة:

صرح أكثر العلماء على أن النكرة تنقسم قسمين [٦]:

الأول: قسم يقبل (أل) المفيدة للتعريف، نحو: (رجل) ، فإنه يقبلها فتقول: (الرجل) .

الثاني: قسم لا يقبل (أل) ولكنه يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، نحو: (ذي) بمعنىٰ صاحب، و "منْ" بِمعنىٰ إنْسَان، و "ما" بمعْنىٰ شَيء، في قولك " اشكُرْ لِذِي مالٍ عَطَاءَهُ" "لا يَسُرُّني مَنْ مُعْجَبٍ بِنَفْسِه" و "نَظَرْتُ إلىٰ مَا مُعْجَبٍ لك" "فذُو ومَنْ ومَا" نَكِراتٌ، وهي لا تَقْبَلُ "أَلْ" ولكِنَّها واقعةٌ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُهَا، "فَذُو"

---

(١) اللمحة في شرح الملحة (١/ ١٢١) .

(٢) البيت لأبي محجن الثقفي في الكتاب ١/ ٤٢٧، وشرح أبيات سيبويه الكتاب ١/ ٣٧٦، وهو من شواهد المقتضب ٢/ ٢٨٩.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٠، و جمهرة أشعار العرب ١٢١، والشعر والشعراء ١/ ١١١.

(٤) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ١٧٠) .

(٥) البيت لسويد بن أبي الكاهل في المفضليات ١٩٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٥٣، والعقد الفريد ٥/ ٢٩٤، الشاهد فيه: وقوع (من) في البيت نكرة.

(٦) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٥٦، والتصريح ١/ ٩٤.

واقعةٌ مَوْقِعَ "صاحِبٍ" وهو يَقْبَل (أل) و "منْ" نكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ "إنْسَان" وإنسانٌ يَقْبَل أل و "ما" نَكِرَة موصوفةٌ أيضًا، واقعةٌ مَوْقِعَ "شَيء" وشَيء يَقْبَل أل، وكذا اسمُ الفِعْل نحو "صهٍ" مُنَونًا، فإنَّهُ يَحِلُ مَحَلَّ قَولِكَ: "سُكُوتًا" تَدْخُل عليه (أل) ؛ لأنه مصدر، فتقول: السكوت (١) .

أما (أل) الزائدة والتي للمح الصفة، فهما ليسا مما يدلان علىٰ تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان علىٰ العَلَم (٢) .

وذهب ابن كيسان أن (صهٍ) حال كونه منونًا من النكرات التي لا تقبل (ال) ولا تقع موقع ما يقبلها، وعلىٰ قوله يلزم القول بأن النكرة تنقسم ثلاثة أقسام، وهو قول مرجوح؛ لأنه سبق القول، بأن (صهٍ) يحل محل قولك: (سكوتًا) .

أيهما أسبق:

مسألة أسبقية النكرة على المعرفة هي مسألة اختلف اللغويون فيها على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب من يرون أن النكرة أسبق من المعرفة، وهو مذهب البصريين وأغلب المتأخرين كأبي حيان وابن هشام والسيوطي والأشموني (٣) واحتجوا بالأدلة التالية:

أولا: أن النكرة أخف وأشد تمكنا من المعرفة كما قال سيبويه "وأعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به، فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة" (٤) .

---

(١) ينظر التصريح ١/ ٩٤، ومعجم القواعد الربية ٢/ ٢٤٥.

(٢) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٣٥٦.

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ١٠٢، وشرح شذور الذهب ١٦٩، وهمع الهوامع ١/ ١٨٦، وشرح الأشموني ١/ ٨٥.

(٤) الكتاب ١/ ٢٢.

ثانيًا: قول ابن السراج: "النكرة قبل المعرفة، ألا ترىٰ أن الإنسان اسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم" (١)

ثالثًا: إنما قدِّمت النكرة؛ لأنها الأصل، إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقل أولىٰ بالأصالة، وأيضًا فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمىٰ إنسانًا أو مولودًا أو موجودًا، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم: العَلم، واللقب، والكنية (٢).

رابعًا: أن النكرة لا تحتاج في دلالتها إلىٰ قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (٣).

خامسًا: أن النكرة اسم للمعنىٰ العام، والعام قبل الخاص، والخاص ليس فيه العام؛ ولذا علم أن الخاص واحد من العام، وكذلك تقع علىٰ أشياء مجهولة وعلىٰ المعدوم، والموجود والقديم والمحدث والجسم والعرض، كقولك: شيء معدوم ومذكور وموجود ... (٤).

سادسًا: أن مسمىٰ النكرة أسبق في الذهن (٥).

---

(١) الأصول في النحو ١/ ١٤٨.
(٢) شرح الأشموني ١/ ٨٥ ــ ٨٦.
(٣) ينظر التصريح ١/ ٩٣.
(٤) ينظر اللباب للعكبري ٣٠٦.
(٥) ينظر ما فات الإنصاف ٤٠٤.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين وابن الطراوة [١] الذين يرون أن ما ذهب إليه البصريون ليس صائبا بما يأتي:

أولا: أن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيد وزيدٍ آخر، ومررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف.

ثانيًا: أن من الأسماء ما لا يفارقه التعريف أصلا، كالمضمرات.

وردَّ أبو علي الشَّلَوبين علىٰ الكوفيين بقوله: " لم يلتفت سيبويه هنا في التعريف والتنكير إلا إلىٰ حال الوجود، لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، إذا نظرت إلىٰ حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحا؛ لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع [٢] ".

وأما ما احتج به الكوفيون بأن المضمرات لا يفارقها التعريف، فليس بشيء؛ لأن الضمائر لا تعريف فيها إلا عن طريق مرجعها أو من تعود إليه أو المتكلم بها أو المخاطب بها، وإلا فهي وحدها ميتة لا حراك فيها (فأنت وإياك وإياكم) لا أثر لها إلا إذا وجد المخاطب أو المخاطبون فحياتها بما ترمز إليه [٣] .

دَرَجَات النكرَة والمعرفة، ومراتبهما:

تختلف مراتب النكرة بين العموم والخصوص، فكلما كثر إيغالها في الإبهام كان أنكر مما هي أخص منها، فالشيء مثلا أعم النكرات وأخصُّ منه الجِسْم، وأخصُّ من الجِسْم الحَيَوان، والإنسان أخصُّ من الحَيَوان، والرَّجل أخصُّ من الإنْسان، ورَجُلٌ ظَرِيفٌ أخصُّ من رَجُل.

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ١٠٥، وهمع الهوامع ١/ ١٨٦.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ١٠٥، وهمع الهوامع ١/ ١٨٦.

(٣) ينظر ما فات الإنصاف للكتور فتحي بيومي حمودة ٤٠٤.

وعلى هذا فقد اختلف النحاة في ترتيب درجات النكرة ومن أنكر النكرات على أقوال:

القول الأول: يرىٰ المبرد (١) وابن السراج (٢) وابن جني (٣) وغيرهم كثير (٤) أن أنكر النكرات (شيء) وحجتهم: أن (شيء) يقع علىٰ الموجود والمعدوم جميعًا، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾ سورة الحج. فسماها شَيْئا وَإِن كَانَت مَعْدُومَة (٥)

القول الثاني: يرىٰ العكبري (٦) أن أنكر الاشياء (معدوم) و (منكور) .

القول الثالث: ويرىٰ الأشموني (٧) أن أنكر النكرات (مذكور) .

والأولىٰ في هذه المسألة ذكر النقولات من أمهات الكتب لتتسع مدارك القارئ، ومن تلك النصوص، قول المبرد: "النكرَة بَعْضهَا أنكر من بعض فالشيء أَعم مَا تَكَلَّمت بِهِ والجسم أخص مِنْهُ وَالْحَيَوَان أخص من الْجِسْم وَالْإِنْسَان أخص من الْحَيَوَان وَالرجل أخص من الْإِنْسَان وَرجل ظريف أخص من رجل وَاعْتبر هَذَا بِوَاحِدَة بأنك تَقول كل رجل إِنْسَان وَلَا تَقول كل إِنْسَان رجل، وَتقول كل إِنْسَان حَيَوَان وَلَا تَقول كل حَيَوَان إِنْسَان (٨) "

ورتب أبو حيان النكرات بحسب إيغالها وشمولها علىٰ النحو التالي فقال: " والنكرات بَعْضهَا أنكر من بعض كالمعارف، فَأَنْكر النكرات شَيْء، ثمَّ متحيز، ثمَّ

---

(١) ينظر المقتضب ٤/ ٢٨٠ .

(٢) ينظر الأصول ١/ ١٤٨.

(٣) ينظر اللمع ص ٩٨.

(٤) ينظر اللمحة في شرح الملحة ١/ ١٢٠، والتصريح ١/ ٩٥، والكليات ٨٩٦.

(٥) ينظر اللمع ٩٨.

(٦) اللباب ٣٠٦.

(٧) ينظر حاشية الصبان ١/ ١٨٢.

(٨) المقتضب ٤/ ٢٨٠.

جسم، ثمَّ نَام، ثمَّ حَيَوَان، ثمَّ ماش، ثمَّ ذُو رجلَيْنِ، ثمَّ إِنْسَان ثم رجل، فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد منها ما هو في مرتبته (١).

وقال الشيخ خالد الأزهري في ترتيب النكرات : "وأنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل، فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في مرتبته" (٢).

وقال الأشموني: "وأنكر النكرات مذكور، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نان، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم، فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه: فتقول: كل عالم رجل ولا عكس، وهكذا كل رجل إنسان إلىٰ آخره" (٣).

وخلاصة ما تقدم أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولا تدخل تحت غيرها، فهي أنكر النكرات (٤).

أما من حيث مراتب المعرفة فقد اتفق أئمة النحو على أن المعارف متفاوتة إلا ابن حزم فإنه ذهب إِلَىٰ أَنَّهَا كلهَا مُتَسَاوِيَة؛ لِأَن الْمعرفَة لَا تتفاضل؛ إِذْ لَا يَصح أَن يُقَال عرفت هَذَا أَكثر من هَذَا (٥).

وأما الذين قالوا بأن بينها تفاضل ومراتب فإنهم اختلفوا في التفضيل فيما بينها إلى عدة مذاهب أشهرها ما يأتي:

المذهب الأول: ذهب جماعة من النحويين إلىٰ أن أعرف المعارف (المضمر) وهو قول المبرد حيث قال: "فأخص المعارف بعد مَا لَا يَقع عَلَيْهِ القَوْل إِضْمَار الْمُتَكَلّم نَحْو أَنا وَالتَّاء فِي فعلت.." (٦)

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ١٠٢.

(٢) شرح التصريح ١/ ٩٥.

(٣) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ١/ ١٨٢.

(٤) التذييل والتكميل ٢/ ١٠٣.

(٥) ينظر في همع الهوامع ١/ ١٨٧.

(٦) ينظر المقتضب ٤/ ٢٨١.

ووافق هذا المذهب ابن السراج (١) وابن مالك (٢) وغيرهما (٣) وعزي هذا المذهب لسيبويه (٤) قال ابن السراج: "والذي جعلهُ عندهُ رديئًا في القياس أنكَ تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلىٰ الظاهر". ولا شك أن الخلاف في غير اسم الله تعالىٰ فإنه أعرف المعارف.

واحتج أصحاب هذا المذهب بعدة حجج، منها:

١- أَنَّ الْمُضمر لَا اشْتِرَاك فِيهِ لتعينه بِمَا يعود إِلَيْهِ وَلذَلِك لَا يُوصف ويوصف بِهِ بِخِلَاف الْعلم فَإِنَّهُ فِيهِ اشْتِرَاك ويميز بِالْوَصْفِ، والمبهم يُوصف ويوصف بِهِ، وَيَقَع اسْم الْإِشَارَة علىٰ كل حَاضر وَيَقَع فِيهِ اشْتِرَاك حَتَّىٰ لَو كَانَ بحضرتك جمَاعَة فَقلت هَذَا من غير إقبال وَاحِد لم يعلم المُرَاد إِلَّا بانضمام الإقبال إِلَيْهِ (٥).

٢- أن المضمر لا يضمر إلا وقد عرف (٦). يقول سيبويه: «إنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئا يعلمه» (٧)

٣- أنه لا يشركه في هذا أحد، فيكون لبسا، وقد يكون بحضرته اثنان، أو أكثر فلا يدري ايهما المخاطب (٨).

---

(١) الأصول ٢/ ٣١٣.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١١٤.

(٣) ينظر التصريح ٢/ ٢٧٧، وكتاب الحدود للأبذي ١/ ٤٧٦، وحاشية الصباني ١/ ١٨٤.

(٤) ينظر الانصاف ٢/ ٥٨١، واللباب بتحقيق محمد عثمان ٣١٧.

(٥) اللباب ٣١٧.

(٦) الانصاف ٢/ ٥٨١.

(٧) الكتاب ٢/ ١٨٠.

(٨) المقتضب ٤/ ٢٨١.

ثم ذكروا أن أعرف الضمائر ضمير المتكلم؛ لِأَنَّهُ يدل علىٰ المُرَاد بِنَفسِهِ وبمشاهدة مَدْلُوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته، ثم ضمير المخاطب؛ لِأَنَّهُ يدل علىٰ المُرَاد بِنَفسِهِ وبمواجهة مَدْلُوله ثم الغائب السالم من الإبهام، نَحْو: زيد رَأَيْته، فَلَو تقدم اسمان أَو أَكثر، نَحْو: قَامَ زيد وَعَمْرو كَلمته تطرق إِلَيْهِ الْإِبْهَام وَنقص تمكنه فِي التَّعْرِيف (١).

المذهب الثاني: مذهب من قال بأن (العلم) أعرف المعارف، ونسب للصيمري(٢). ومال إلىٰ هذا الرأي أبو سعيد السيرافي (٣)، والكوفيون حيث حكي عن الكوفيين قولهم: " العَلَم أعرف منهما" (٤). أي من الضمير واسم الإشارة.

واحتجوا بأن (العلم) لَا اشْتِرَاك فِيهِ وضعا وإنَّما تقع الشّركَة فِيهِ اتِّفاقا وَالضَّمِير يصلح لكلِّ مَذْكُور وَقد يكون الْمَذْكُور قبله نكرَة فَيصير هُوَ نكرَة أَيْضا وَلذَلِك دخلت عَلَيْهِ (رُبَّ) فِي قَوْلهم (ربّه رجلا). وَالْجَوَاب أَمَّا (العَلم) فَيعرف بِالْوَضْعِ ويفتقر تَعْرِيفه إِلَىٰ إِعْلَام المسمَّىٰ بِهِ غيرَه بأن سُميت هَذَا الشَّيْء كَذَا ثمَّ تقع فِيهِ الشّركَة (٥).

واحتج أبو حيان بقوله: أعرف المعارف (العَلم) لِأَنَّهُ جزئي وضعًا واستعمالًا وَبَاقِي المعارف كليات وضعا جزئيات اسْتِعْمَالا (٦).

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/ ١١٥، والمساعد في شرح التسهيل ١/ ٧٧.
(٢) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ١١٣،
(٣) ينظر الانصاف ٢/ ٥٨١.
(٤) ينظر الأصول ١/ ٢٦، واللباب ٣١٧.
(٥) ينظر اللباب ٣١٨.
(٦) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ١١٤، وهمع الهوامع ١/ ١٨٥.

ثم اتفقوا علىٰ أن أعرف الْأَعْلَام أَسمَاء الْأَمَاكِن ثمَّ أَسمَاء الأناسي ثمَّ أَسمَاء الْأَجْنَاس.

المذهب الثالث: مذهب من قال بأن (اسم الإشارة) أعرف المعارف ونسب هذا القول لابن السراج (١) وقد حكي عنه أنه قال: أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلىٰ أحد هذه المعارف (٢).

وهو قول الكوفيين؛ إذ روي عنهم ما نصه "إن الاسم المبهم نحو "هذا، وذاك"- أَعْرَف من الاسم (العلم) – نحو زيد، وعمرو" (٣).

وحجتهم أن اسم الإشارة يعرف بشيئين: العين والقلب (٤) وَ أَن الْإِشَارَة مُلَازمَة التَّعْرِيف بِخِلَاف العَلم، وتعريفها حسي وعقلي، وتعريفه عَقْلِي فَقَط؛ وبأنها تقدم عَلَيْهِ عِنْد الِاجْتِمَاع نَحْو: (هَذَا زيد) ورُدَّ بأنه لَا حجَّة فِي ذَلِك لِأَن الْمُعْتَبر إِنَّمَا هُوَ زِيَادَة الوضوح (وَالْعَلم) أَزيَد وضوحا لَا سِيمَا (عَلَم) لَا تعرض لَهُ شركَة كإسرافيل وطالوت (٥). ثم ذكروا أن (أعرف الإشارات مَا كَانَ للقريب ثمَّ للوسط ثمَّ للبعيد) (٦).

---

(١) ينظر اللباب ٣١٧. ولم أجد هذا الرأي في كتابه.

(٢) ينظر ما نسب لابن السراج في الانصاف ٢/ ٥٨١.

(٣) ينظر الانصاف ٢/ ٥٨١.

(٤) يظر الإنصاف ٢/ ٥٨١، واللباب ٣١٧.

(٥) ينظر همع الهوامع ١/ ١٨٨.

(٦) ينظر همع الهوامع ١/ ١٨٨.

وخلاصة القول: أن أعرف المعارف بالترتيب:

(الضمير ويليه في التعريف العَلَم ويليهما اسم الإشارة ثم الاسم الموصول، ثم المعرف بـ (ال) ثم المضاف إلىٰ واحد من هذه المعارف بحسب ما أضيف إليه ثم النكرة المقصودة من بين أنواع المنادىٰ).

المطلب الثالث: معنى التمام والنقصان في باب النكرة والمعرفة

يتضح لدارس بابي النكرة والمعرفة وجود بعض الصفات والمصطلحات التي يذكرها كثير من النحاة حول وصف بعض مسائل النكرة أو المعرفة بالتمام و النقصان، ويقصدون بذلك أن هذه النكرة مثلا اقتربت من المعرفة وقل شيوعها وعمومها ولكنها لم تبلغ درجة المعرفة كذلك إذا قالوا معرفة ناقصة فهي التي عُمّم شيء من معناها ولم تبلغ درجة النكرة أما وصف النكرة والمعرفة بالتمام فيقصدون أنها باقية في بابها ومعناها صريح لا لبس فيه، وإليك بعض النصوص التي وصفت النكرة والمعرفة بالنقصان والنمام : قال ابن هشام عن (ما) الموصولة : ((معرفة ناقصة)[١]

وجاء عن سيبويه في (ما) التعجبية أنها : ((نكرة تامة بمعنىٰ شيء)[٢] وقال عنها الأخفش : نكرة ناقصة)[٣]، وورد عنه في قول آخر أنها معرفة ناقصة بمعنىٰ الذي)[٤]

وسيظهر لنا جليًّا في ثنايا البحث أن تخصيص النكرة أو إضافتها إلىٰ نكرة أو وصفها بنكرة يجعلها نكرة ناقصة تقول مثلا : هذا رجل كريم وهذا رجل علم، كذلك العموم في المبتدأ النكرة يسوغ الابتداء به في نحو قولك كل يموت كذلك وصف المبتدأ في نحو: رجل كريم عندنا.

---

(١) مغني اللبيب ٤٢٧/ ١

(٢) الكتاب ٧٢/ ١

(٣) الجنىٰ الداني ٣٣٧.

(٤) شرح التسهيل لا بن مالك ٣٦٣/ ٢

وهذا صاحب الحال الذي يشترط أن يكون معرفة عندما يكون نكرة فلا مسوغ لذلك إلا بوصفه أو بتقدم الاستفهام والنفي عليه.

والعلم الجنسي نحو أسامة للأسد معرفة في اللفظ نكرة وشائع في المعنىٰ، فهو معرفة إذ لا يلحقه حرف التعريف ولا يوصف إلا بمعرفة.

وهو نكرة في المعنىٰ إذ لا يخص واحدًا بعينه بل يقصد به الجنس كله، وبذلك يكون ناقص المعنىٰ في بابي التعريف والتنكير كما سيمر معنا.

وكل هذه الأحوال والأوصاف من نقصان في معنىٰ النكرة أو المعرفة سيحاول البحث أن يفصل فيها، ويجمع شتات ما تفرق مما كان مبثوثا في الأبواب النحوية.

المبحث الأول: العلم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلم الجنسي و الاسم الجنسي

يدخل العلم الجنسي في باب المعارف فهو من أنواع العلم؛ لأن العلم مقسم إلىٰ قسمين: علم شخص كزيد وعلم جنس كأسامة للأسد، ولما كان في علم الجنس عموم وتردد بين معنىٰ النكرة والمعرفة، ذكرناه هنا؛ لأنه لا يخص واحدا بعينه بل يشمل الجنس كله.

أولا: تعريف العلم الجنسي:

لقد حدد له العلماء تعريفات كثيرة، أشملها ما يأتي:

العَلم الجنسي: هو ما وضع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية، "كأسامة" (١).

وقيل العَلم الجنسي: اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: "أسامة أجرأ من ثعالة"، فيكون بمنزلة قولك: "الأسد أجرأ من الثعلب (٢).

إذن فالعَلم الجنسي اسم يلحق كل ما كان مثله، (فأسامة وشبوة وأم عريط) أعلام و مسميات لأشياء غير مقيمة مع الناس، وليست مما يُتخذ ويستأنس بها.

أو هو الذي لا يخص واحدًا بعينه، وإنما يصلح للجنس كله. كقولك: هذا أسامة، (للأسد)، فهذا لفظ صالح لكل أسد (٣).

---

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٤٠٢.

(٢) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ١/ ١٣٧.

(٣) تعجيل الندىٰ بشرح قطر الندىٰ ص: ٨٠.

أما العلم الجنسي: فهو الذي لا يخص واحدًا بعينه، وإنما يصلح للجنس كله. كقولك: هذا أسامة، (للأسد) ، فهذا لفظ صالح لكل أسد.

وسمى (علم جنس) لأنه موضوع لكل فرد من أفراد الجنس، فـ (أسامة) يصلح لكل أسد و (ثُعَالة) يصلح لكل ثعلب، و (أم عِرْيَطٍ) لكل عقرب، وهكذا.

فهذه الأعلام لم تخصص لها أسماء معين، ولعل السبب في ذلك ما قاله المبرد ما نصه: "هَذِه أَشْيَاء لَيست مُقِيمَة مَعَ النَّاس وَلَا مِمَّا يتخذون ويقتنون كالخيل وَالشَّاة وَنَحْو ذَلِك فيحتاجوا إِلَىٰ الْفَصْل بَين بَعْضهَا وَبَعض وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَن يفصلوا بَين جنس وجنس، وَلَوكَانَت مِمَّا يُقيم مَعَهم لفصلو بَين بَعْضهَا وَبَعض وَكَانَ مجْرَاهَا كمجرىٰ النَّاس"(١) .

فالعلم الجنسي وضع للحقيقة الذهنية، والحقيقة الذهنية ليس فيها معنىٰ الاستغراق، كما أنه ليس فيها التعيين، فـــ (أسامة) وما في نوعه لا يقبل التشريك الخارجي، قال الرضي: "أما أسامة وهو علم جنس موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه علىٰ الخارجي ليس بطريق الحقيقة ... وكذا ينبغي، عنده، ألا يقع أسامة علىٰ الجنس المستغرق خارجا، فلا يقال: إن أسامة كذا، إلا الأسد الفلاني، لأن الحقيقة الذهنية ليس فيها معنىٰ الاستغراق كما أنه ليس فيها التعيين" (٢) .

فالعَلم الجنسي علىٰ الرغم من كونه علمًا في اللفظ إلا أنه في الشيوع كالنكرة، فهو معرفة باعتبار ونكرة باعتبار آخر، فهو معرفة في اللفظ؛ إذ لا يضاف ولا يلحقه حرف التعريف، ولا يوصف إلا بالمعرفة، كما أنه يأتي مبتدأ بلا قيد أو شرط، وصاحب حال، ولا ينصرف منه ذو سبب زائد علىٰ العلمية، كثعالة للثعلب وكيسان للغدر، أما وجه كونه نكرة فباعتبار المعنىٰ، فمعناه شائع غير مخصوص، ولذا جاز لهذا الصنف من الأعلام أن يستعمل بعضها معرفة فيعطىٰ لفظه ما تعاطاه المعارف

---

(١) المقتضب ٤/ ٤٥.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ١٩٤.

الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطىٰ لفظه ما تعطىٰ النكرات، والطريق ذلك السماع (١)، قال ابن مالك تعليقًا علىٰ خصوصية (أسامة) وما في نوعه: "فخصوصه باعتبار تعيينه للحقيقة في الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج" (٢).

والعلم الجنس ضربان: عيني: أي: شخصي ومعنوي (٣).

فالعيني: يكون اسمًا، نحو: "شبوة" للعقرب، و"ثعالة" للثعلب، ويكون كنية نحو: "أم عريط" للعقرب، "وأبي الحصين" للثعلب.

والمعنوي مثل: "برة وفجار" فبرة علم للمبرة، وفجار علم للفجرة، وإلىٰ هذا أشار ابن مالك: ومثله برة للمبره ... كذا فجار علم للفجرة.

ثانيا: تعريف الاسم الجنسي:

الاسم الجنسي هو: الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي، "فأسد" موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا (٤).

وقيل: اسم الجنس ما وضع لأن يقع علىٰ شيء وعلىٰ ما أشبهه كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي علىٰ سبيل البدل من غير اعتبار تعينه (٥).

فـــ (أسد) مثلا، هو اسم جنس، موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج علىٰ وجه التشريك (٦).

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/ ١٦٦.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٧٨.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٤٠٣.

(٤) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٤٠١.

(٥) التعريفات (١ / ٤١)

(٦) شرح ارضي علىٰ الكافية ٤/ ١٩٤.

الفرق بين العلم الجنسي والاسم الجنسي:

إن بين عَلَم الجنس واسم الجنس ترابط وتلابس قد تلتبس علىٰ الطالب دون أن يفرق بينهما، ولذا حدد النحويون الفروق والمميزات التي يمتاز بها كل نوع، **ومن تلك الفروق:**

أولا: أن اسم الجنس كـــ (أسامة) وُضع ليدل علىٰ شخص، وذلك الشخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال، فوُضع علىٰ السباع في جملتها.

أما علم الجنس كـــ (أسامة) ونحوه فإنما ووُضع بمعنىٰ الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، بل هي موجودة في النفس ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا في الذهن، ثم صار (أسامة) يقع علىٰ الأشخاص لوجود ذلك المعنىٰ الكلي في الأشخاص (١).

ثانيًا: أن اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية وعَلَم الجنس موضوع لها من حيث حضورها الذهني (٢).

ثالثًا: ما قاله قال سيبويه في كتابه: "هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في "الأمة" ليس واحد منه بأولىٰ من الآخر، ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث "إنما" تريد هذا الأسد أي: هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت "أشباهه" ولا تريد أن تشير إلىٰ شيء "قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا" ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم (٣).

رابعًا: أن اسم الجنس نكرة لفظًا ومعنىٰ، أما معنىً؛ فلعدم اختصاصه بواحد معين، وأما لفظًا؛ فلانه تسبقه "أل" فيعرف بها؛ ولأنه لا يبتدأ به ولا تجيء منه الحال. وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه؛ لعدم اختصاصه، معرفة من حيث لفظه، فله أحكام العلم اللفظية كما قدمنا (٤).

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٩١.

(٢) ينظر المصدر السابق١/ ٢٩١.

(٣) الكتاب٢/ ٩٣.

(٤) جامع الدروس العربية ١/ ١١٣.

المطلب الثاني: العلم المثنى والمجموع

العلمُ: «هُوَ الْمَوْضُوع علىٰ المسمَّىٰ تمييزاً لَهُ لَا لدلالته عَلَيْهِ اشتقاقًا، وَلذَلِك يجوز أنْ يسمَّىٰ الْأَبْيَض حَقِيقَة أسود ويسمَّىٰ الْإِنْسَان زيدا لا لزيادته... وقيل: العلم: هُوَ الَّذِي يعرّف المسمّىٰ وضعا مُبْتَدأ حتَّىٰ يصير كعلم الثَّوْب» (١) .

وعرف ابن عقيل العلم بقوله: «العلم هو: الاسم الذي يعين مسماه مطلقا، أي: بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة» (٢) .

لقد كَثُرت أقوال العلماء حول العَلَم إذا ثُنِّي أو جُمِع، وتبين لهم أن العَلم لا يبقىٰ علىٰ علميته إذا ثني أو جمع؛ وذلك أن التثنية والجمع من علامات التنكير، كما أن قولك: زيدان وزيدون والزيدان والزيدون نكرات؛ لأنها تدخل عليها الألف واللام ولا تدخلان إلا علىٰ النكرة . قال ابن الأنباري: «وكذلك إذا ثنَّيت الاسم العلم أو جمعته نكَّرته نحو "زيدان والزيدان، وعمران والعمران، وزيدون، والزيدون، وعمرون، والعمرون، فتدخل عليه الألف واللام في التثنية والجمع، ولا تدخلان إلا علىٰ النكرة؛ فدلَّ علىٰ أنه يقبل التنكير، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير»(٣) ، وقال ابن أم قاسم المرادي أثناء شرح شروط التثنية :فقال: «فلا يثنىٰ العلم باقيا علىٰ علميته، بل إذا أريد تثنيته قدر تنكيره؛ ولذلك لا تثنىٰ الكنايات عن الأعلام، نحو:

---

(١) اللباب للعكبري ص: ٣١٢-٣١٣.

(٢) شرح ابن عقيل١/ ٨٣.

(٣) الانصاف ٢/ ٥٨٢.

"فلان وفلانة"؛ فإنها لا تقبل التنكير » [١] . وقيل: «لا يثنىٰ العلم باقيًا علىٰ علميته بل ينكر ثم يثنىٰ مقرونًا بـ (أل) أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال: (جاء الزيدان) و (يا زيدان) مثلًا ولهذا لا تثنىٰ كنايات الإعلام كفلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير» [٢] .

(١) توضيح المقاصد ١/ ٣٢٤.

(٢) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ١١٥.

المبحث الثاني: الموصول الاسمي، وفيه مطلب واحد

وصف الموصول بالمعرفة الناقصة

الْمَوْصُول: هُوَ مَا لَا يتم جزأ إِلَّا بصلَة وعائد (١) .

وقيل: الموصول: اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه إذ لا يتم معناه إلا بالصلة (٢) .

وإنما سميت هذه الموصولات بهذا الاسم؛ لأنها نواقص تتم بما توصل به؛ ولذلك بنيت؛ لأنها كبعض الكلمة أو كالحرف الذي يفتقر إلىٰ صلة (٣) .

فالموصول إذن نوع من الأنواع المعارف، وإنما كان معرفة؛ لأنه موضوع علىٰ أن يستعمله المتكلم في معلومٍ عند المخاطب بواسطة جملة الصلة؛ ولذا ذهب كثير من النحويين إلىٰ أن الموصول معرفة بجملة الصلة وهو رأي العكبري (٤) ؛ إذ يرىٰ الألف واللام في (الذي والتي) زائدتين لا للتعريف (٥) ، أما أبو علي الفارسي فذهب إلىٰ أن الموصول معرَّف بالعهد الذي في الصلة، في حين يرىٰ الأخفش أنه تعرَّف بالألف واللام (٦) وأن ما ليست فيه (ال) نحو: (من) و (ما) فتعرّف؛ لأنه في معنىٰ ما هي فيه إلا (أيا) الموصولة فإنها تعرفت بالإضافة (٧) .

---

(١) الكليات ص: ٨٦٠.

(٢) حاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١ / ١٦٦.

(٣) ينظر اللباب ص:٣٨٠.

(٤) ينظر اللباب ص: ٣٨١.

(٥) وهو رأي ابن مالك أيضا في شرح التسهيل ١/ ٢٥٣، وشرح ابن عقيل ١/ ١٢٤.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢٣٧.

(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٩، وهمع الهوامع ١/ ١٨٦.

وحجة العكبري اثنتان[١]:

الأولى: أنَّ تعريفَ (الَّذِي) بالصلة بِدَلِيل تعرّف (مَنْ) وَ (مَا) بهَا؛ إذْ لَا لَام فيهمَا.

الثَّانية: أنَّ الألفَ واللامَ لَو حَصّلا التعريفَ لَكَانَ الاسمُ مُسْتَعْملا بدونهما نكرَة إِذْ جميعُ مَا تدخلُ عَلَيْهِ لامُ التَّعْرِيف كَذَلِك.

وأما الأخفش فقد احتج بحجتين [٢]:

الأولىٰ: أن الموصول معرَّف بالألف واللام؛ لأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام، أو بالإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف.

الثانية: أن الموصولات التي ليس فيه الألف واللام معرفة علىٰ نيتها، وأما ما هو مضاف فهو معرَّف بالإضافة، كـ(أي) الموصولة.

وأما ما اعترض علىٰ من قال بأن الموصول معرَّف بالصلة أو بالعهد الذي في الصلة، وهو أن الموصول لوكان معرَّفا بصلته ــ وهي جملة ــ لتعرف النكرة الموصوف بها فقد أجيب عنه أن تعريف الموصول بوضعه معرفة مشار به إلىٰ المعهود الذي بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنىٰ قولك (لقيت من ضربته) إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك، فهي موضوعة علىٰ أن تكون معرفة بصلتها، والفرق بين المعرفة والنكرة المتخصصة، أن تخصيص المعرفة وضعي [٣].

---

(١) ينظر اللباب ص: ٣٨١.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢٣٧ ــ ٢٣٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٩، وهمع الهوامع ١/ ١٨٦.

(٣) ينظر تعليق الفرائد للدماميني ٢/ ١٨١.

وأما (ما) الموصولة فمعرفة ناقصة [١] ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖ ﴾ [٢] وقد تناولها النحويون باستفاضة في كتبهم مما يغني عن تكرار المسألة.

(١) ينظر مغني اللبيب ١/ ٤٢٧.

(٢) سورة النحل، من الآية ٩٦.

المبحث الثالث: وفيه مطلب واحد (أل) الجنسية وأنواعها

(أل) **لفظ** يشترك فيه العاقل وغيره، كما أنه لفظ مشترك، يكون حرفًا واسمًا، ولها عدة أقسام، وجميع أقسامها حرفٌ، ما عدا (أل) الموصولة؛ فإنها اسم عند الجمهور، بخلاف المازني والأخفش، فإن الأول ذهب إلىٰ أنها حرف موصول لا اسم موصول، والثاني إلىٰ أنها حرف تعريف لا موصول [(١)] ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور، لعود الضمير إليها، في نحو: الضاربها زيد هند وفي نحو: "قد أفلح المتقي ربه [(٢)] .

و (أل) المهتم بها في هذا المبحث هي (أل) حرف تعريف التي تنحدر منها (أل) الجنسية، **وقد اختلف النحويون في تقسيم (أل) التعريفية إلى ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: ذهب بعض النحويين إلىٰ أنها ثلاثة أقسام [(٣)] :

القسم الأول: (أل) العهدية: والمراد به ما تقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبًا بـ (أل)[(٤)] كقوله تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلًا﴾ المزمل ١٥ ــ ١٦.

أو "هي التي تدخل علىٰ النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فردًا معينًا بعد أن كان مبهمًا شائعًا" [(٥)] .

القسم الثاني: (أل) التي لبيان الحقيقة: وهي التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازا، بل تبين حقيقة الجنس وما هيته وطبيعته، ولذلك تسمىٰ لام الحقيقة والماهية والطبيعة، ولذلك لا يصح حلول (كل محلها، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلۡنَا

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك / ٤٣٤، و الجنىٰ الداني ص: ١٩٢.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٣٤، و الجنىٰ الداني ص: ٢٠٢.

(٣) الجنىٰ الداني ص: ١٩٣.

(٤) ينظر المساعد علىٰ تسهيل الفوائد ١٩٦.

(٥) النحو الوافي ١/ ٣٥٠.

مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۖ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾الأنبياء ٣٠. وقولهم: (الرجل أقوىٰ من المرأة) ، أي: إن حقيقة الرجل وجنسه أقوىٰ من حقيقة المرأة وجنسها، من غير أن يكون كل واحد من الرجال كذلك، فقد يكون من النساء من تفوق قوة الكثير من الرجال [١] .

القسم الثالث: (أل) الجنسية، وهي التي تُحدِثُ في الاسم معنىٰ الجنسية [٢] ، أو هي الداخلة علىٰ نكرة تفيد معنىٰ الجنس المحض من غير أن تفيد العهد [٣] ، أو "هي التي تدخل علىٰ الجنس ولا يراد به واحد معين من أفراد الجنس كما في العهدية"[٤] ، أو "هي الداخلة علىٰ اسم الجنس، سواء أريد منه الحقيقة والماهية، أو أريد منه أفراد الجنس وخصائصه" [٥] .

النوع الثاني: ذهب بعض النحويين إلىٰ أن (أل) التعريفية قسمان [٦] : عهدية وجنسية،

وهذا هو الراجح؛ لأن القسم الثاني من النوع الأول داخل في القسم الثالث من النوع الأول، فـ(أل) التي هي لبيان الحقيقة هي نوع من أنواع (أل) الجنسية.

---

(١) ينظر جامع الدروس العربية ١٤٨.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٣/ ٢٣٢.

(٣) ينظر النحو الوافي ١/ ٣٥٢.

(٤) معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي ١/ ١١٥.

(٥) المعجم الوافي في أدوات النحو العربي ص:٤٧.

(٦) ينظر معاني الحروف للرماني ص: ٦٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٥، ومغني اللبيب١/ ٦١، والتصريح ١/ ١٨٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٩، وحاشية الصبان ١/ ٢٨٥.

النوع الثالث: "ذهب الأستاذ أبو الحجاج يوسف بن معزوز [١] إلىٰ أن (أل) عهدية لا غير، سواء أدخلت علىٰ واحد أم علىٰ اثنين أم علىٰ ما يقع علىٰ الجنس، فإذا قلت: (جاءني الرجل) فمعناه: الرجل الذي عهدت بيني وبينك أو ما يشبه هذا ... فاللام للعهد أبدا". وهو اختيار السكاكي أيضا [٢].

وبعض من قال بأنها لتعريف العهد في جميع أحوالها قسموها إلى قسمين: معهود شخص ومعهود جنس، وحجتهم: أن الأجناس أمور معهودة في الأذهان معلومة للمخاطبين متميز بعضها عن بعض [٣].

ورجح العلامة القوشجي أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء لكن تقصد بدلالة القرينة، تارة من حيث هي، وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد معين، وتارة من حيث

وجودها في ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد [٤].

أنواع (أل) الجنسية:

سبق أن عرفت أن (أل) الجنسية هي التي تُحدِثُ في الاسم معنىٰ الجنسية، وهي إما أن تكون للاستغراق، وإما أن تكون لبيان الحقيقة، فأما التي للاستغراق، فتكون إما للاستغراق جميع إفراد الجنس، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾ النساء ٢٨، وإما لاستغراق جميع خصائصه، نحو: (أنت المعلم) ، وإما لبيان الحقيقة، وقد سبقَتْ معرفتُه.

---

(١) ينظر ما نسب لابن معزوز في التذييل والتكميل ٣/ ٢٣١، وابن معزوز هو يوسف بن معزوز القيسي المرسي، عالم بالعربية والنحو، من أهل الأندلس، وله شرح الإيضاح للفارسي وغيره، ت: ٦٢٥هـ. ينظر الوافي بالوفيات ٢٩/ ١٥٩، وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٣.

(٢) ينظر مفتاح العلوم ١/ ١١٦.

(٣) ينظر معاني النحو ١/ ١١٨.

(٤) حاشية الصبان ١/ ٢٨٥.

وللنحويين في تقسيم (أل) الجنسية قسمان:

القسم الأول: ذهب بعض النحويين إلىٰ أن (أل) الجنسية نوعان (١) :

النوع الأول: أن تكون للاستغراق، وهي علىٰ قسمين (٢) :

الأولي: وهي التي تفيد استغراق جميع أفراد الجنس، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾النساء. أي كل إنسان بلا استثناء.

الثانية: وهي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزًا، مبالغة في المدح أو الذم.

قال ابن هشام: «وأل الجنسية قِسْمَانِ؛ لِأَنَّهَا إما أَن تكون استغراقية أَو مشارا بهَا إلىٰ نفس الْحَقِيقَة، فَالْأول، كَقَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾النساء ٢٨. أَي كل فَرد من أَفْرَاد الْإِنْسَان، وَنَحْو: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴿٢﴾ ﴾ البقرة ٢. أَي أَن هَذَا الْكتاب هُوَ كل الكتب إلا أَن الِاسْتِغْرَاق فِي الْآيَة الأولىٰ لأفراد الْجِنْس، وَفِي الثَّانِيَة لخصائص الْجِنْس، كَقَوْلِك: (زيد الرجل) أَي الَّذِي اجْتمع فِيهِ صِفَات الرِّجَال المحمودة (٣) .

النوع الثاني: أن تكون لتعريف الحقيقة، وهي التي لا تخلفها (كل) أصلا، لا حقيقة ولا مجازًا، وذلك نحو قوله: (خلق الله آدم من الطين) فليس المقصود أن يستغرق الطين كله في خلق آدم، بل المراد منه، أنه خلقه من هذا الجنس (٤) ، وهو المعْنِيُّ بقول ابن هشام: "أو مشارا بها إلىٰ نفس الحقيقة"، إذ تمثل بقوله تعالىٰ: ﴿

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٦، وشرح شذور الذهب ١٤٩.

(٢) ينظر معاني النحو للكتور سامرائي ١/ ١١٥.

(٣) ينظر شذور الذهب ١٤٩.

(٤) ينظر معاني النحو ١/ ١١٦.

وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴿٣٠﴾ ﴾ الأنبياء ٣٠ أَي: من هَذِه الْحَقِيقَة لَا من كل شَيْء اسْمه مَاء» (١).

أما المرادي فقد قسَّم (أل) الجنسية إلىٰ قسمين آخرين مغايرين لما سبق؛ حيث قال: «والجنسية بخلافها وهي قسمان: **أحدهما حقيقي**، وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس. نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ ﴾ العصر ٢.

والآخر مجازي، وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس، علىٰ سبيل المبالغة، نحو: أنت الرجل علمًا، أي: الكامل في هذه الصفة، ويقال لها: التي للكمال» (٢).

ويلاحظ أن المرادي لم يذكر النوع الثالث، وهو (أل) التي لبيان الحقيقة، بل قال: «وأما التي لتعريف الحقيقة، ويقال لها: لتعريف الماهية، فنحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ الأنبياء ٣٠. واختلف في هذا القسم. فقيل: هو راجع إلىٰ العهدية. وقيل: راجع إلىٰ الجنسية. وقيل: قسم برأسه»(٣).

وما أورده المرادي في تقسيم (أل) الجنسية يعد قليلا إن لم يكن نادرًا؛ لأن أكثر النحويين جعلوا القسم الذي أغفل عنه المرادي قسم مستقل برأسه.

القسم الثاني: ذهب قوم من النحويين إلىٰ أن (أل) الجنسية ثلاثة أنواع (٤):

النوع الأول: أن تحل (كل) محل (أل) الجنسية حقيقة، فهي لشمول أفراد الجنس، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾النساء ٢٨. فإنه لو قيل: وخلق كل إنسان ضعيفًا، لكان صحيحًا علىٰ جهة الحقيقة (٥).

---

(١) المصدر السابق ١٤٩.

(٢) الجنىٰ الداني في حروف المعاني ص: ١٩٤.

(٣) الجنىٰ الداني ص: ١٩٤.

(٤) ينظر مغني اللبيب ١/ ٦١، والتصريح ١/ ١٨٠.

(٥) ينظر التصريح ١٨١.

النوع الثاني: أن تخلفها (كل) مجازًا، وهي التي تشمل خصائص الجنس مبالغة، نحو: "أنت الرجل علمًا" فإنه لو قيل: أنت كل رجل علمًا لصح علىٰ جهة المجاز؛ علىٰ معنىٰ أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال (١).

النوع الثالث: ألَّا تحل (كل) محل (أل) مطلقًا، لا حقيقة ولا مجازًا، وهي التي لبيان الحقيقة (٢) نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنبياء ٣٠. أي من حقيقة الماء المعروف (٣).

الفرق بين (أل) العهدية و الجنسية:

وأما المُعرّفُ بِـ (أَلْ) العهديّةِ، فهو معرَّفٌ لفظًا، لاقترانه بـ (أَلْ) ، ومعنًىٰ، لدلالتِه علىٰ مُعَيّنٍ.

الفرق بين بـ (أل) واسم الجنس النكرة:

حاول النحويون أن يفرقوا بين الاسم المعرف بـ (أل) التي هي لتعريف الحقيقة، في نحو قولك: اشتر الماء، وبين اسم الجنس النكرة في نحو قولك: اشتر ماءً، فذكروا لهما عدة فروق منها:

١ - أن المعرف بـ (أل) المذكورة موضوع للحقيقة، بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد ولا إشكال في أن الحقيقة، باعتبار حضورها في الذهن، أخص من مطلق الحقيقة؛ لأن حضورها في الذهن نوع تشخص لها، وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضًا (٤).

---

(١) ينظر التصريح ١٨١.

(٢) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٦٢.

(٣) التصريح ١/ ١٨١.

(٤) ينظر الجنىٰ الداني ١٩٥، ومعاني النحو ١/ ١١٦.

٢- أن المعرف بـ (أل) الجنسية لفظه معرفة؛ لأن تعريفه بها لفظي لا معنوي، ومعناه نكرة، فهو في حكم علم الجنس (١) ولذلك صح نعته بالجملة نظرا إلىٰ معناه، كما في قول الشاعر:

ولَقَـد أمُـرُّ علـىٰ اللَّئـيمِ يَسُـبُّني فَمَضَـيْتُ، ثُمَّـتَ قلْـتُ لا يَعنينـي (٢)

وصح نعت المعرف بـ (أل) الجنسية بالجملة؛ لأنه معرفة في اللفظ، نكرة في المعنىٰ (٣)

٣- قيل الفرقُ بينَهما من وجهين معنويٌّ ولفظيٌّ:

أما من جهة المعنىٰ، فلأنَّ المعرَّفَ بها في حكم المُقيَّد، والعاريَ عنها في حكم المُطلق، وأما من جهة اللفظِ، فلأنَّ اسمَ الجنس النكرةَ نكرة لفظًا، كما هو نكرةٌ معنًىٰ، والمعرَّف بـ (أل) الجنسيةِ نكرةٌ معنًىٰ، معرفةٌ لفظًا، لاقترانه بـــ (أل) (٤).

(١) ينظر التصريح ٢/ ١١٤، وجامع الدروس العربية ١/ ١٤٩.

(٢) البيت من الكامل لرجل من بني سلول في الكتاب٣/ ٢٤وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٨٤. والشاهد منه جواز مجيء جملة "يسبني" في موضع جر نعت لـ"اللئيم" رغم كونه معرفة؛لأن تعريفه بها لفظي لا معنوي.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٢.

(٤) جامع الدروس العربية ١٤٩.

المبحث الرابع: الابتداء بالنكرة

المطلب الأول: النكرة الموصوفة

تعريف المبتدأ:

عرَّف النحاة المبتدأ بعدة تعريفات، منها تعريف أبي حيان حيث عرفه بقوله:

«المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة» (١) ، وأصله أن يكون معرفة؛ لأنه مخبر عنه، والإخبار عمَّا لا يعرف لا فائدة منه (٢) ، وما أورده ابن الأنباري هو نفس ما قاله سيبويه (٣) والمبرد (٤) ، إذ لم يشترطا في الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت، وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، ومواضعها كثيرة ومبثوثة في كتبهم (٥) إلا أنهم اختلوا في تعدادها ما بين مكثر ومقل؛ إذ أوصلها بعضهم إلىٰ عشرة مواضع (٦) وبعضهم أوصلها إلىٰ ثمانية عشر موضعًا (٧) ، وبعضهم أنهاها إلىٰ خمس وعشرين موضعًا (٨) وآخرون أوصلوها إلىٰ نيف وثلاثين(٩) ....وكلها ترجع إلىٰ شرطين وهما: التخصيص والتعميم (١٠) وسنتحدث

---

(١) ارتشاف الضرب ص: ١٠٧٩.

(٢) ينظر أسرار العربية للأنباري ص٥٦.

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٩.

(٤) المقتضب ٤/ ١٢٧.

(٥) ينظر شرح التسهيل ١/ ٢٧٨، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢٢٦، وأوضح المسالك ١/ والتصريح ١/ ٢٠٩.

(٦) ينظر البسيط ١/ ٥٣٧.

(٧) التذييل والتكميل ٣/ ٣٢٥.

(٨) ينظر همع الهوامع ١/ ٣٢٦.

(٩) ينظر التعليقة علىٰ المقرب ١/ ٣٠٤، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٢١٣.

(١٠) ينظر النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص: ٥٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٨١.

في (مبحث الابتداء بالنكرة) عن مسوغات الابتداء بالنكرة التي ينكشف فيها شيئا من خروج النكرة عن مدلولها وقترابها من المعرفة، في ضوء المطالب الأربعة التي ذكرنها في هذا المبحث وتشمل النكرة الموصوفة والنكرة المضافة والنكرة في سياق العموم والنكرة في سياق النفي.

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة في المطلب الأول الذي يدور حول النكرة الموصوفة (١) :

- أن تكون موصوفة؛ لأنها إذا وصفت اختصَّت فقربت من المعرفة (٢) نحو: قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ (٣) . قال ابن يعيش: « لما وصف العبد بأنه مؤمن تخصص ... فقرب بهذا التخصيص من المعرفة، فحصل بالإخبار عنه فائدة وإنما يراعىٰ في هذ الباب الفائدة» (٤) .

- أن تكون مصغرة، نحو: (رُجيلٌ جاءني) ؛ قال ابن هشام: «لأن التصغير وصف في المعنىٰ بالصغر، فكأنك قلت: (رجلٌ صغيرٌ جاءني) » (٥)، وذكر أبو حيان أن هذا النوع يمكن أن يدخل تحت النوع الأول؛ لأن التصغير وصف في المعنىٰ (٦) .

(١) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٥٣٧، وتوضيح المقاصد١/ ٤٨١، وهمع الهوامع١/ ٣٢٦.

(٢) ينظر البسيط في شرح الجمل١/ ٥٣٧، والإيضاح في شرح المفصل١/ ١٨٤، والتصريح١/ ٢١٠.

(٣) البقرة، من الآية (٢٢١) .

(٤) شرح المفصل ١/ ٢٢٥.

(٥) ينظر شرح شذور الذهب ١٧٣.

(٦) ينظر التذييل والتكميل ٣/ ٣٣٢.

المطلب الثاني: النكرة المضافة

مثل قولنا رجل علم عندنا.

فرجل نكرة شائعة وعامة وحين خصصت بإضافتها إلىٰ نكرة فهم منها معنىٰ العلم وأن هذا الرجل من العلماء أخرجنا بقية الرجال الذين ليس فيهم خاصية العلم وبذلك تكون هذه النكرة اقتربت من معنىٰ المعرفة ولكنها لم تبلغ درجتها بل قللنا الشيوع في جنس الرجال هنا. والحديث في هذا المطلب عن تخصيص المبتدأ النكرة عند إضافته إلىٰ نكرة؛ لأنه لو كانت الإضافة إلىٰ معرفة لكان المبتدأ معرفة ولم يكن هناك داعٍ إلىٰ ذكر الابتداء بالنكرة هنا.

المطلب الثالث: النكرة في سياق العموم

وأمثلة هذا المطلب تدور حول المبتدأ النكرة حين يكون في سياق العموم والإبهام، ويتحصل بهذا العموم فائدة سوّغت وقوع المبتدأ نكرة، ومن موضع ذلك.

– أن يقصد بالمبتدأ النكرة العُمُوم، نحو: (كل يموت)

أن يقع المبتدأ في باب التعجب، نحو: (عَجَبٌ لزيدٍ، والتعجب فيه إبهام وتعمية وعموم .

المطلب الرابع: النكرة في سياق النفي

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن تسبق بنفي أو شبهه، كالاستفهام ونهي وغيرهما، وبيان ذلك في الآتي:

- أن تكون النكرة منفية، نحو: (ما رجل في الدار) ، قال ابن السراج: «ولا يكون المبتدأ نكرة إلا في النفي خاصة، فإن الابتداء بالنكرة فيه حسن بحصول الفائدة بها كقولك: ما أحد في الدار» [(١)] فالنكرة إذا اعتمدت علىٰ النفي جاز الابتداء بها قال ابن يعيش: « وكذلك إذا اعتمدت النكرة علىٰ استفهام، أو النفي؛ لأن الكلام صار غير

(١) الأصول ١/ ٥٩.

موجب فتضمنت النكرة معنىٰ العموم، فأفادت، فجاز الابتداء بها لذلك، ... وقالوا في المثل [شَرٌّ أهرُّ ذا ناب] فالابتداء بالنكرة فيه حَسنٌ ؛ لأن معناه (ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ)» (١) .

وقال الشاطبي في شرح قول ابن مالك (ما خل لنا) : « وهذا نكرة تقدمها أداة نفي، فأفاد بسبب ذلك، ووجه حصول الفائدة أن النكرة في سياق النفي تعُمّ، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فصارت النكرة عند ذلك في معنىٰ المعرفة فأفادت» (٢) .

- أن تكون مسبوقة باستفهام، نحو: ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ (٣) . وقولك: أرجل في الدار أم امرأة؟ «وإنما كان مسوّغا؛ لأن الانكاري منه بمعنىٰ النفي، فتحصل به فائدة العموم الحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعينه في الجواب فكأن السؤال عم جميع الأفراد فأشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة» (٤) .

وقال الشاطبي: ووجه حصول الفائدة« أن الاستفهام سؤال غير معين ليعين في الجواب، فهو لا يقتضي فيما دخل عليه إلا إبهامه، فأشبه أداة العموم الحاصرة، فحصلت الفائدة» (٥) .

- أن تكون دعاء، نحو قوله تعالىٰ:﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ (٦) . وقوله تعالىٰ: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (٧) .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٢٥.
(٢) المقاصد الشافية ٢/ ٤٠.
(٣) سورة النمل، من الآية (٦٠) .
(٤) حاشية الخضري ١/ ٢١٢.
(٥) المقاصد الشافية ٢/ ٤٠.
(٦) صورة الصافات، الآية (١٣٠) .
(٧) سورة المطففين، الآية (١) .

قال ابن يعيش: « فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها؛ لأنها ليست أخبارًا في المعنىٰ، وإنما هي دعاء، أو مسألة» (١) .

وعلى هذا تبين عند الزمخشري أن المبتدأ على قسمين: معرفة وهو القياس ونكرة (٢) . أي: نكرة مقربة من المعرفة (٣) ، وأما عبد القاهر الجرجاني فقد ذكر أن المبتدأ والخبر انقسامًا إلىٰ تنكير وتعريف؛ لأنه إما أن يكون أحد الجزئين معرفة، والآخر نكرة، وإما أن يكونا معرفتين، وإما أن يكونا نكرتين، فهما بهذه علىٰ ثلاثة أضرب (٤) .

وبهذا علم بأنه لا يبتدأ بالنكرة إلا ما قاربت المعرفة، قال المبرد: «فَأَما الْمُبْتَدَأ فَلَا يكون إِلَّا معرفَة أَو مَا قَارب الْمعرفَة من النكرات، أَلا ترىٰ أَنَّك لَو قلت: (رجل قَائِم) أَو (رجل ظريف) لم تفد السَّامع شَيْئًا؛ لِأَن هَذَا لَا يستنكر أَن يكون مثله كثيرا ... وَلَو قلت: (خير مِنْك جَاءَنِي) أَو (صَاحبٌ لزيد عِنْدِي) جَازَ وَإِن كَانَا نكرتين وَصَارَ فيهمَا فَائِدَة لتقريبك إيَّاهُمَا من المعارف» (٥) وقال ابن السراج:« وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوكَ... وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءني... وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنىٰ للتكلم به، ألا ترىٰ أنك لو قلت: (رجل قائم) أو (رجل عالم) ،

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٢٦.
(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٤.
(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٤.
(٤) ينظر المقتصد فيشرح الإيضاح ١/ ٣٠٨.
(٥) المقتضب ٤/ ١٢٧.

لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا، فإذا قلت: (رجل من بني فلان) أو (رجل من إخوانك) أو وصَفْتَه بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حَسُنَ لما في ذلك من الفائدة [١] ». فالنحويون اعتبروا حصول الفائدة في الجملة شرطا لجواز الابتداء بالنكرة، قال ابن النحاس في تعليقه علىٰ المقرب: « المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة، متىٰ حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء بالنكرة، وجد شيء من الشرائط أو لم توجد» [٢] وهذا الشرط هو نفس ما اشترطه سيبويه؛ حيث لم يشترط في الابتداء بالنكرة إلا أن يكون في الاخبار عنها فائدة [٣] . واشترط عبد القاهر الجرجاني شرطًا آخر، حيث قال: « يجوز الاخبار بالنكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في معرفته، نحو: رجل من بني تميم شاعر أو غارس، والمجوز عنده شيء واحد، هو جهالة بعض النفوس ذلك» [٤] ، في حين لم يشترط العلامة جمال الدين ابن عمرون الحلبي سوىٰ قرب النكرة من المعرفة فقال: « الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير، وفسر قربها من المعرفة بأحد شيئين: إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو يكون في غاية العموم، كقولنا: (تمرة خير من جرادة) [ثم ذكر أن كل ما] كان جاريًا علىٰ الضابط أجزناه وإلا منعناه» [٥]

---

(١) الأصول ١/ ٥٩.
(٢) التعليقة علىٰ المقرب ١/ ٣٠٢.
(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣٢٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٣٤.
(٤) ينظر التعليقة علىٰ المقرب ٠/ ٣٠٢، والأشباه والنظائر ٣/ ١٠٧.
(٥) ينظر التعليقة علىٰ المقرب ٠/ ٣٠٢، والأشباه والنظائر ٣/ ١٠٨.

وقال ناظر الجيش: « وما ذكره ابن السراج أولىٰ واضبط وأعم، وهو الذي اعتبره سيبويه، فإنه لن يشترط في الابتداء بالنكرة إلا شيئا واحدا، وهو حصول الفائدة» (١) .

وخلاصة الباب ما قاله ابن السراج حيث قال: «وإنما يراعىٰ في هذا الباب وغيره الفائدة فمتىٰ ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنىٰ له في كلام غيرهم» (٢) .

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢/ ٩٢١.

(٢) الأصول ١/ ٥٩.

المبحث الخامس: الحال

المطلب الأول: تنكير الحال

الحديث عن الحال وصاحبها يتناول الأصل فيهما، وهو أن الحال نكرة وصاحبها معرفة، وسبب البحث فيهما هنا هو أنهما قد يردان في بعض الأساليب علىٰ غير ذلك ويترددان بين التنكير والتعريف فيخرجان عن أصلهما ويقتربان من الأصل الآخر ولاسيما مع صاحب الحال، لأن الحال ربما عرّفت كذلك صاحبها قد يرد نكرة، ولكل ذلك مسوغ أو تأويل عند النحاة فالأصل في الحال أن تكون نكرة، نحو: (جاء زيد مسرعًا) كما أن الغالب في ذي الحال أن تكون معرفة، وهذا هو المطرد عند النحويين، وإنما كان هذا هو القياس والأغلب عند الجمهور لعدة أسباب، منها ما أورده ابن الحاجب في كتابه حيث قال: «ومن حقها أن تكون نكرة؛ وذلك لوجهين:

أحدهما: أن لا تشبه بالصفة.

والثاني: أن الحال حكم كالخبر، والأحكام يجب أن تكون نكرات؛ لأن التعريف بالمعروف هذر عليه» (١).

وعلل الأنباري بعلة أخرى فقال: «وإنما وجب أن يكون الحال نكرة؛ لأن الحال يجري مجرىٰ الصفة للفعل؛ ولهذا سماها سيبويه نعتا للفعل» (٢).

وقال سيبويه: «ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة» (٣).

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٤١.

(٢) ينظر أسرار العربية بالتصرف ١٩٣.

(٣) الكتاب ٢/ ١١٤.

ولابن الوراق أسباب أخرىٰ فقال: « إنما وجب أن تكون الحال نكرة لأمرين: أحدهما: أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفة لم يستفد منها المخاطب ...

والوجه الثاني: وهو أجود الوجهين، أن الحال هي مضارعة للتمييز؛ لأنك تبين بها كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلما اشتركا فيما ذكرناه وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة» (١) .

وذكر الشاطبي أن: « الحال لا يكون أبد إلا نكرة، ... فإن ظهر في اللفظ تعريف فليس المعنىٰ كذلك، وإنما كان كذلك؛ لأن الحال غالب أمره أن يكون مشتقًا، وصاحبه معرفة، والحال خبر من الأخبار فألزموه التنكير لئلا يتوهم كونه نعتا لا حالا»(٢) فالنصوص السابقة تجعل الحال مقتصرا علىٰ النكرات، فمتىٰ وقعت الحال معرفة في اللفظ فاعتقد تنكيره في المعنىٰ (٣) ، كما في قولهم: (أرسلها العراكَ، وطلبتَهُ جهدَكَ وطَاقتَكَ، ورجعَ عودَه علىٰ بدئِه) وغيرها من الأمثلة التي بدت علىٰ صورة المعرفة لفظا لا معنًىٰ.

وقد اختلف النحويون في توجيه الأمثلة السابقة لمجيئها علىٰ صورة التعريف (٤)

فمنهم من ذهب إلىٰ أن (أرسلها العراق) وأخواتها مصادر معرفة وضعت موضع الأسماء النكرات، وهذا مذهب سيبويه، ومن تبعه كالأنباري(٥) والزمخشري(٦)

---

(١) العلل في النحو ص: ٢٢٧.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤٣٣.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٢٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٣٣.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٤١.

(٥) ينظر أسرار العربية ص: ١١٣.

(٦) ينظر رأي الزمخشري في المفصل ص٨١.

وقد نص علىٰ ذلك ابن الحاجب(١) ، أما سيبويه فمذهبه اتضح بعد ما أنشد قول لبيد بن ربيعة:

فأَرْسَـــلَها العِـــراكَ ولـــم يَـــذُدْها ولـم يُشْـفِقْ علـىٰ نَغَـصِ الـدَّخالِ (٢)

قال سيبويه: «كأَنّه قال: (اعتراكًا) ، وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل مصدر في باب (الحمدَ لله) ، (والعَجَبَ لك) ، تَدخله الألفُ واللام، وإنَّما شُبّه بهذا حيث كان مصدراً وكان غَير الاسم الأوّل» (٣) .

وأما الأنباري فبقوله: «وأما قولهم: (أرسلها العراكَ، وطلبتَه جهدَك وطاقتَك، ورجع عودَه علىٰ بدئه) فهي مصادر، أُقيمت مقام الحال؛ لأن التقدير (أرسلها تعترك) ، (وطلبته تجتهد) و (تعترك) و (تجتهد) جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال، كأنك قلت: (أرسلها معتركةً، وطلبته مجتهدًا) إلا أنه أضمر، وجعل المصدر دليلاً عليه، وهذا كثير في كلامهم» (٤) .

ومنهم من ذهب إلىٰ أن الأمثلة السابقة ليست بأحوال، وإنما الأحوال الأفعال التي تعمل فيها، وهو مذهب أبي علي الفارسي، قال أبو علي: «فالقول إن هذه الأشياء ليست أحوالا، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبته يجتهد، وأرسلها تتعرك، ... فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه» (٥) .

---

(١) ينظر الإيضاح ١/ ٣٤١.

(٢) البيت من الوافر للبيد بن ربيعة في ديوانه ٧٠، و الكتاب ١/ ٣٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٣٧.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٢.

(٤) ينظر أسرار العربية ص: ١١٣.

(٥) الإيضاح العضدي ص:٢٠٠. وينظر أيضًا الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٤١.

وممن اختار هذا المذهب ابن بابشاذ في كتابه حين قال:«وقد قيل [إن هذه الأمثلة]ليست بأحوال علىٰ الحقيقة وإنما هي معمولة للأحوال، والتقدير يرجع يعود عوده، أي: عائدا عوده ... فحذفت الأحوال وأقيمت معمولاتها مقامها، فالحال باقية علىٰ تنكيرها » (١) .

وزعم المرادي أن مثل ما قاله ابن بابشاذ يعد مذهبا مستقلا عن المذهبين السابقين، حيث قسم المذاهب إلى ثلاثة فقال:

«**أحدها**: أنه مصدر في موضع الحال، وهو مذهب سيبويه.

والثاني: أنه معمول لفعل مقدر، أي: تعترك العراكَ، وهو مذهب الفارسي.

والثالث: أنه معمول لحال محذوفة، أي: معتركة العراك.

وذهب ابن الطراوة إلىٰ أن العراك نعت مصدر محذوف، وليس بحال.أي: الإرسال العراك» (٢) .

والظاهر ــ والله أعلم ــ أنهما مذهبان فقط؛ لأن الثاني والثالث كلاهما معمول لعامل، سواء كان مقدرًا أو محذوفًا.

(١) ينظر شرح المقدمة النحوية ص: ٢٥٦.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٠٠.

المطلب الثاني: تعريف صاحب الحال

ذكر النحويون أن الأصل أو الغالب فيه أن يكون معرفة، والعلة في ذلك أن حكمه كحكم المبتدأ، فهو محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا معرفة (١) ، قال ابن السراج: «وقبيح أن تكون الحال من نكرة، لأنه كالخبر عن النكرة والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره في هذا الكتاب» (٢) .

وذكر ابن وراق سبب آخر فقال: «واعلم أنما قبح من النكرة؛ لأن معناها ومعنىٰ الصفة سواء، وذلك إذا قلت: (جاءني رجلٌ ضاحكٌ) فإنما أخبرنا عن مجيء رجل ضاحك، ولم يجب أن يكون ضاحكًا في حال خبرك، فلما اتفق معنىٰ الحال والصفة كان إجراء الصفة علىٰ ما قبلها أولىٰ» (٣) .

وعلل العكبري بعلة أخرىٰ فقال: «وإِنَّما لزم أَن يكون صَاحبهَا معرفَة أَو كالمعرفة بِالصّفةِ لأَنَّها كالخبر وَالْخَبَر عَن النكرَة غير جَائِز لأَنَّه إِذا كَانَ نكرَة أمكن أَن تجْرِي مجْرىٰ الْحَال صفة فَلَا حَاجَة إِلَىٰ مخالفتها إِيَّاه فِي الْإِعْرَاب» (٤) .

وبعد هذا التأصيل العلمي لوحظ أن ثمت أمثلة وردت عن العرب جاءت علىٰ خلاف الأصل وخرجت عن القياس المطرد عندما وقع صاحب الحال فيها نكرة، وقد ذكر النحويون أن من حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يجوز أن يكون

---

(١) ينظر شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ١/ ٢٣٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧، والتصريح ١/ ٥٨٤.

(٢) الأصول ١/ ٢١٤.

(٣) العلل في النحو ٢٢٩.

(٤) اللباب ١٩٧.

نكرة إلا إذا أفاد، أو أمن اللبس أو سبق بإحدىٰ المسوغات التي يجوز بها وقوع صاحب الحال نكرة (١)، ومن تلك المسوغات ما يأتي (٢):

الأولى: أن يتقدم الحال علىٰ صاحبه، نحو: (في الدار جالسًا رجلٌ)، قال ابن الضائع: «فبتقدّم الحال امتنع أنْ يكون صفةً للنّكرة؛ لأنَّ الصّفة لا تتقدّم علىٰ الموصوف؛ فتعيّن أنْ يكون حالاً»(٣) وقال ابن مالك: «ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة تقدم الحال، كقولك: (هذا قائمًا رجل)» (٤).

وقد أشار سيبويه إلىٰ المسوغ المذكور فقال: «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنىٰ علىٰ ما قبله، وذلك قولك: (هذا قائمًا رجلٌ)، و (فيها قائمًا رجلٌ)، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقُبح أن تقول: (فيها قائمٌ)، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح (مررت بقائم وأتاني قائم)، جعلت القائم حالا وكان المبني علىٰ الكلام الأول ما بعده» (٥).

ومن مجيء الحال من النكرة قول الشاعر:

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٧.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٣، وشرح الأشموني علىٰ الألفية ١/ ٢٤٧، والتصريح ١/ ٥٨٤.

(٣) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٨٧.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٩.

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٢.

وبالجِسْـــم مِنِّـــي بَيِّنًـــا لـــو علمْتِـــه شُحوبٌ وإنْ تَستشهِدِىْ العينَ تشهدِ

الثانية: أن يكون صاحب الحال مخصوصًا إما بوصف، نحو: (مررت برجل طويل راكبًا).

وهذا المسوغ أشار إليه ابن السراج فقال: «فمتىٰ كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام. تقول: (جاءني رجلٌ من بني تميم راكبًا)، وما أشبه ذلك» (٢). ومما يدل علىٰ ذلك ويعضده قوله تعالىٰ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾(٣) فقوله: (أمرًا) حال من (كل أمر) (٤)، ومن ذلك قول الشاعر:

نجَّيـتَ يـا ربِّ نوحـًا واسـتَجبْتَ لـه في فُلْـكٍ مـاخرٍ في الـيمِّ مشـحُونًا (٥)

وأما من لم يعترف بهذا المسوغ فإنه لم يوجه الآية كما وجهها المجيزون به، وإنما وجهها بطريقة أخرىٰ كتوجيه ابن الشجري لها بقوله: «وإنما حسن مجيء الحال من النكرة في الآية؛ لأن قوله (كل أمر) معناه كل الأمور، كما تقول: (جاءني

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف علىٰ قائله، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣١، وشرح الأشموني علىٰ الألفية ١/ ٢٤٧.

الشاهد فيه: وقوع (بيِّنًا) حالا من النكرة التي هي قوله (شحوب) علىٰ مذهب سيبويه ومن وافقه.

(٢) الأصول ١/ ٢١٤.

(٣) سورة الدخان الآية (٤، ٥).

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٣/ ٨.

(٥) البيت من البسيط، بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٥، والتصريح ١/ ٥٨٥. الشاهد فيه: (مشحونًا) حيث وقع حالا من النكرة، وهي قوله (فلك) والذي سوغ ذلك كونها وصفت بقوله: (ماخر).

كل رجل في الدار) ، والمعنىٰ: (كل الرجال الذين في الدار) ، فلما تضمن هذا المعنىٰ كان حكمه حكم المعرفة» (١) .

وإما أن يكون صاحب الحال مخصوصًا بإضافة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ (٢) . فالحال (سواء) وصاحبه (أربعة) نكرة مخصصة بإضافتها إلىٰ (أيام) (٣) .

قال الشاطبي: «وإنما ساغ هنا الحال من النكرة المخصصة كما ساغ الابتداء بالنكرة إذا خصصت؛ لأنها بذلك تقرب من المعرفة فعوملت معاملة المعرفة في صحة نصب الحال عنها» (٤) .

وإما أن يكون صاحب الحال مسبوقًا بنفي أو شبهه، فمثال للأول قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾) (٥) (فلها كتاب) جملة في موضح الحال، وصاحب الحال (قرية) وهي نكرة، وصح مجيء الحال من النكرة المحضة؛ لتقدم النفي عليها (٦) .

ومما سُبِق بشبه نفي قول الشاعر:

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/ ٨.

(٢) سورة فصلت ، من الآية (١٠) .

(٣) ينظر المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف لعبد الله يوسف الجديع ص: ١٠٤.

(٤) المقاصد الشافية ٣/ ٤٤٧.

(٥) سورة الحجر، الآية (٤) .

(٦) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٧، والتصريح ١/ ٥٨٧.

لاَ يَــرْكَنَنْ أَحَــدٌ إِلَــىٰ الإِحْجَــامِ يَــوْمَ الْــوَغَىٰ مُتَخَوِّفــا لِحِمَــامِ (١)

قال الشاطبي: « وإنما ساغ ههنا انتصاب الحال من النكرة من حيث اشبهت المعرفة في حصول الفائدة بها كالمبتدأ إذا تقدمه نفي أو استفهام» (٢) .

وإما أن يكون مسبوقًا باستفهام، نحو: (هل أتاك رجلٌ صاحبًا) ، وقول الشاعر:

يَـا صَـاحِ هَـلْ حُـمَّ عَـيْشٌ بَاقِيًـا فَتَـرَىٰ لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ (٣)

الثالثة: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو (٤) ، نحو قوله تعالىٰ: : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (٥) . قوله: « (فلها كتاب معلوم) جملة حالية مقرونة بواو الحال» (٦) .

ونحو قول الشاعر:

مَضَـىٰ زَمَـنٌ والنـاسُ يستشـفعونَ بِـي فَهَـل لـي إِلَـىٰ ليلـىٰ الغـداةَ شَـفيعُ (٧)

---

(١) البيت من الكامل، لقطري ابن الفجاءة في ديوانه ص١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٧ . والشاهد فيه : وقوع الحال من النكرة التي هي قوله (أحد) والذي سوغ ذلك وقوعها في حيز النهي.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤٤٨.

(٣) البيت من البسيط، لرجل من بني طيئ في التصريح ٢/ ٥٨٨، والبيت من شواهد شرح التسهيل ٢/ ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٧ . الشاهد: مجيء الحال من نكرة وهي قوله (عيش) في سياق الاستفهام.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٠.

(٥) سورة الحجر، الآية (٤) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨.

(٧) البيت من البسيط، للمجنون في ديوانه ٢٨، وهو من شواهد المسائل السفرية ص:١٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٤. الشاهد فيه: مجيء الحال من النكرة، لكون الجملة الحالية مقرونة بالواو.

وإنما صح مجيئ الحال من النكرة؛ «لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا»(١).

الرابعة: أن تكون الحال جامدة (٢)، قولك: (هذا خاتم حديدًا)، وإنما حسن ذلك؛ لأن الوصف بالجامد علىٰ خلاف الأصل (٣).

وقال سيبويه: « ومن قال: (مررتُ بصحيفة طينٍ خاتَمها) قال: (هذا راقودٌ خلٌّ)، و (هذه صفّةٌ خزّ)، وهذا قبيح أجرىٰ علىٰ غير وجهه، ولكنه حسن أن يُبنىٰ علىٰ المبتدأ ويكون حالا. فالحال قولك: هذه جُبّتك خَزاً. » (٤).

الخامسة: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة يصح أن تجيئ الحال منها (٥)، نحو: (زارني خالد ورجل راكبين)، وهؤلاء ناس وعبد الله منطلقين، وقد عنون سيبويه علىٰ هذا النوع بابا أسماه هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة فقال: «وذلك قولك: (هذان رجلان وعبد الله منطلقين)، وإنما نصبت المنطلقين لأنه لا سبيل إلىٰ أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك مُحالاً جعلته حالا صاروا فيها، كأنك قلت: (هذا عبد الله منطلقًا). » (٦).

السادسة: «أن تكون النكرة لا يصح وصفها بمعرفة ولا نكرة، وذلك قولك: (مررت بكلٍ قائمًا)، و (مررت ببعضٍ قائمًا) لا يصح أن يجري (قائم) وصفًا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٠.

(٢) ينظر المصدر السابق ٢/ ٢٥٠.

(٣) ينظر ما قاله الشيخ محيي الدين في شرح ابن عقيل (الحاشية) ٢/ ١٦٤.

(٤) الكتاب ٢/ ١١٧ ــ ١١٨.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠.

(٦) الكتاب ٢/ ٨١.

عليهما؛ لأنهما في التقدير معرفتان بنية الإضافة، ولا يصح أن يوصفا بالمعرفة ايضًا؛ لأنهما في اللفظ نكرتان، فلم يسغ إلا أن تنصب الصفة حالا» (١) .

وهذ ما فهم من كلام سيبويه عندما بوَّب بعنوان: « باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصَف ولا تكون وصفًا وذلك قولك: (مررت بكلٍّ قائمًا) ، و (مررتُ ببعضٍ قائمًا) و (ببعضٍ جالسًا) ؛ وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين؛ لأنه لا يحسن لك أن تقول: (مررت بكلٍّ الصالحين ولا ببعضٍ الصالحين) ، قبُح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه؛ لأنه مخالف لما يضاف، شاذ منه، فلم يجرِ في الوصف مجراه» (٢) .

السابعة: أن تجتمعا نكرتان مختلفا الإعراب، نحو: (قاتل رجلٌ غلامًا فارسين) و (ومررت برجل ولقيت غلامًا راكبين) فقولك: (راكبين) ينتصب علىٰ الحال؛ إذ لا يصح جريانه عليهما مع اختلاف الإعراب (٣) .

وقد ذكر كثير من النحويين أن الغالب مجيئ الحال من المعرفة، وأنه قلَّ وقوع الحال من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المتقدمة، وهو قول ابن مالك (٤) وغيره من شراح الألفية (٥) . قال ابن عقيل: «واحترز بقوله غالبا مما قلَّ مجيئ الحال من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة» (٦) .

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١١٤ ــ ١١٥.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٠.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣٢.

(٥) ينظر ابن الناظم علىٰ الألفية ٢٣٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧٨، وابن شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٨.

(٦) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٨.

ويفهم من كلام الناظم وغيره من شراح الألفية أن مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ من المسوغات السابقة غير قياسيٍّ، مع أن سيبويه جعله مقيسًا من غير شرط(١) كما مثل بقوله: (هذا أول فارس مقبلًا، وهذا غلام لك مقبلًا) (٢)، ثم قال: «وقد يجوز نصبُه علىٰ نصب: (هذا رجلٌ منطلقًا)، وهو قول عيسىٰ. وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفًا. ومثل ذلك: (مررتُ برجل قائمًا)، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز علىٰ هذا: (فيها رجلٌ قائمًا)، وهو قول الخليل رحمه الله.

ومثل ذلك: (عليه مائةٌ بيضًا)؛ والرفعُ الوجهُ، (وعليه مائةٌ عينًا)، والرفعُ الوجه.

وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: (مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ)، والجر الوجهُ. وإنما كان النصب هنا بعيدًا من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالا حين قالوا: هذا زيد الطويل»(٣).

فسيبويه يُقرّ أن الإتباع أقوىٰ من النصب علىٰ الحال، ولكن ليس معنىٰ ذلك أنه ليس قياسًا كما يتوهمه الآخرون، قال أبو حيان: «وقد ذكر سيبويه أن الحال من النكرة كثيرًا قياسًا، وإن لم تنكن بمنزلة الإتباع في القوة ... وفيه رد علىٰ من زعم أن ذلك لا يجوز إلا أن يكون نكرة موصوفة بوصفين أو تختص بإضافة ...» (٤).

---

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٧٠١.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ١٢٢، ١١٣.

(٣) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٧.

الخلاصة:

من خلال ما سبق تبين للقارئ أن النحويين اختلفوا في مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ: فسيبويه يرىٰ أنه مقيس وليس مقصورا علىٰ ما سمع عن العرب فحسب، وإن كان الإتباع في إعرابه أقوىٰ من النصب، والوجه في ذلك أن الحال إنما جيء بها لتقييد العامل، فلا معنىٰ لاشتراط المسوغ في صاحبها (١) .

وأما ابن مالك (٢) وأغلب شراح الألفية (٣) فيرون أن مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ جائز بقلة، حتىٰ قال السيوطي: إنه نادر (٤)، وأما ابن الشجري فإنه يرىٰ أن مجيء الحال من النكرة ضعيف (٥) وزاد ابن أبي الربيع أنه ضعيف قبيح (٦) .

والظاهر ـــ والله أعلم ـــ أن ما ذهب إليه سيبويه أرجح، ومما يرجح مذهبه ورود الحال من النكرة في حديث عائشة، ـــ رضي الله عنها ـــ أنها قالت:{صَلَّىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّىٰ جَالِسًا وَصَلَّىٰ وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ...} (٧) . و (قيامًا) حال من النكرة التي هي قوله (قوم) (٨) .

(١) تنظر حاشية الخضري ١/ ٤٩٠.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٤٩.
(٣) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢٧٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٤٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٣.
(٤) ينظر همع الهوامع ٢/ ٢٣٣.
(٥) ينظر أمالي ابن الشجري ٣/ ٨
(٦) ينظر البسيط ٢/ ٧٢٣.
(٧) رواه البخاري في صحيحه برقم (٦٨٨) .
(٨) ينظر شرح الأشموني ١/ ٢٤٧ ـــ ٢٤٨، والتصريح ١/ ٥٨٨.

المبحث السادس: التعجب، وفيه مطلب واحد

نوعية (ما) التعجبية

وقوع الخلاف بين النحويين أمر معتاد يطلع عليه كل من قرأ واستقرأ علوم اللغة، وكان خلافهم في هذا المبحث نورا يهتدي به الباحث إلىٰ معرفة ماهية (ما) التعجبية، بعد ما اتفقوا علىٰ اسميتها، اللهم إلا الكسائي الذي عبَّر أن (ما) لا موضع لها من الإعراب وهو قول شاذ لا يقدح في الاجماع،

وبعد ثبوت اسميتها فهي إما بمعنى (شيء) أو بمعنى (الذي) أو (استفهاميه) فتلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنىٰ شيء خبرية في محل رفع مبتدأ وما بعدها خبر، وهو قول الخليل وسيبويه [١] والمبرد [٢] ، وأخفش [٣] في أحد أقواله، وجمهور البصريين وهو الأصح عند ابن مالك [٤] ، قال سيبويه: "زعم الخليلٌ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنىٰ التعجُّب. وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به" [٥] .

هذا الرأي ضعيف من وجه؛ لأن استعمال (ما) نكرة غير موصوفة نادر، نحو: ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ ﴿٢٧١﴾ ﴾.

وقد رد المبرد قول من منع وقوع (ما) اسما بغير صلة إلا في الجزاء والاستفهام بقوله: " فَإِن قَالَ قَائِل هَل رَأَيْت مَا تكون اسْما بِغَيْر صلَة إِلَّا فِي الْجَزَاء والاستفهام؟ قيل لَهُ إِنَّمَا كَانَت فِي الْجَزَاء والاستفهام بِغَيْر صلَة إِذا قلت مجازيا مَا تصنع أصنع أَو مستفهما مَا تصنع يَا فَتىٰ لِأَنَّك إِنَّمَا تستفهم عَمَّا تنكر وَلَو كنت تعرف كنت

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٧٢.

(٢) ينظر المقتضب ٤/ ١٧٣.

(٣) ينظر شرح الرضي علىٰ الكافية ٥/ ٢٤٩.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٦٣.

(٥) الكتاب لسيبويه ١/ ٧٢

مخبرا لَا مستخبرا والصلة تعرفه وَكَذَلِكَ الْجَزَاء إِذا قلت مَا تصنع أصنع لِأَنَّك أبهمته وَلم تقصد إِلَىٰ شَيْء وَاحِد بِعَيْنِه فَالْمَعْنىٰ من الْإِبْهَام الَّذِي يكون فِي الْجَزَاء والاستفهام كَذَلِك هُوَ التَّعَجُّب؛ لِأَنَّك إِذا قلت مَا أحسن زيدا فقد أبهمت ذَاك فِيهِ وَلم تخصص" (١) .

وقال ابن مالك "ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة، كما لم يمتنع الابتداء بـــ (من) و (ما) الشرطيتين والاستفهاميتين" (٢) ، كما أن التعجب يكون فيما يجهل سببه، وكذلك يقتضي أن يكون التنكير مناسبًا للتعجب (٣)

واحتجوا بأن (ما) نكرة بمعنى شيء بالأدلة التالية (٤) :

الأول: أَنَّ التعجب من مَوَاضِع الْإِبْهَام، فـــ (الَّذِي) فِيهَا إِيضَاح بصلتها.

الثَّانِي: أَنَّ تَقْدِير الْخَبَر هُنَا لَا فَائِدَة فِيهِ إِذْ تَقْدِيره الَّذِي أحسن زيدا شَيْء وَهَذَا لَا يَسْتَفِيد مِنْهُ السَّامع فَائِدَة وإِنَّما جَازَ الِابْتِدَاء بِهَذِهِ النكرَة؛ لأَنَّ الْغَرَض مِنْهُ التعجُّب لَا الْإِخْبَار الْمَحْض.

القول الثاني: أن (ما) نكرة ناقصة موصوفة بالجملة والخبر محذوف، في نحو: (ما أحسن زيدا) أي: (شيء أحسن زيدًا عظيم) ، ونسب هذا الرأي للأخفش وهو ثاني أقواله (٥) ،

القول الثالث: أن تكون (ما) معرفة ناقصة بمعنىٰ الذي، وما بعدها: صلة فلا موضع له، وعليه فالخبر محذوف وجوبا، في نحو قوله: (ما أحسنه) أي: الذي

---

(١) المقتضب (٤/ ١٧٣)

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٣.

(٣) ينظر شرح الرضي علىٰ الكافية ٥/ ٢٤٩.

(٤) ينظر اللباب ١٤٣.

(٥) ينظر الجنىٰ الداني ٣٣٧.

أحسن زيدًا موجود. وهو ثالث أقوال الأخفش (١) ، وهذا القول مردود؛ لأنه يلزم حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده، وأيضا ليس في هذا التقدير معنىٰ الإبهام اللائق بالتعجب (٢) ، كما يلزم أيضا تقدم الإفهام وتأخير الإبهام، كما يُسأل لمن تمذهب بهذا المذهب، هل الخبر الذي ادعيته محذوف أم مجهول، فإن قال هو معلوم فقد أبطل الإبهام المقصود، وإن قال هو مجهول فقد، فقد حذف ما لا يصح حذفه لكونه مجهولا (٣) .

القول الرابع: أن تكون (ما) اسم استفهام مشرب بمعنىٰ التعجب في محل رفع مبتدأ، ونسب هذا القول للفراء وابن درستويه والكوفيين (٤) ، وهو رأي قوي من ناحية وضعيف من ناحية أخرىٰ، فهو قوي من حيث المعنىٰ؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنىٰ التعجب (٥) ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ﴾ الانفطار. وقوله تعالىٰ: (﴿ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ ﴿٢٠﴾ ﴾ سورة النمل، وقول الشاعر: فأومأْتُ إيماءً خفيًّا لحبترٍ ... ولله عَيْنَا حبترٍ أيُّما فَتَىٰ (٦)

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٦٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٥/ ٢٤٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٥.

(٢) ينظر شرح الرضي علىٰ الكافية ٥/ ٢٤٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٦٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٦٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٥/ ٢٥٠.

(٥) ينظر شرح الرضي علىٰ الكافية ٥/ ٢٥٠.

(٦) البيت للراعي في الكتاب ٢/ ١٨٢. والشاهد منه أنه قد يستفاد من الاستفهام معنىٰ اتعجب،

وأما عن وجه ضعفه فللأسباب التالية:

الأول: أنه يقتضي نقل من معنىٰ الاستفهام إلىٰ معنىٰ التعجب، فالنقل من إنشاء إلىٰ إنشاء ممالم يثبت (١) .

الثاني: أنقل لكم قول ابن مالك قائلا: «وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح؛ لأن قائلا ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام، وإما أن يدعي كونها للاستفهام والتعجب معا، كما هي في قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴿٨﴾ ﴾ الواقعة، فالأول باطل بإجماع؛ ن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلا من لا يعلم، وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام، والثاني أيضا باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء، نحو الآية السابقة، و(ما) المشار مخصوص بالأفعال، فعلم أنها غير متضمنة استفهامًا، وأيضا لو كان فيها معنىٰ الاستفهام لجاز أن تخلفها (أي) ..» (٢)

(١) ينظر شرح الرضي علىٰ الكافية ٥/ ٢٥٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٤.

المبحث السابع: باب الإضافة

المطلب الأول: الإضافة المحضة وغير المحضة

الإضافة في اللغة: الإسناد، والإمالة، وجعل الشيء متصلا غيره (١) .

واصطلاحًا: عبارة عن إسناد اسم إلىٰ اسم بحذف التنوين من الأول، وجر الثاني علىٰ حسب ما يدخله من علائم الجر (٢) .

وقد قسم النحويون الإضافة إلى قسمين: محضة وغير محضة (٣) .

أما المحضة: فهي التي يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، ويتخصص إن كان نكرة (٤) .

وأما غير المحضة: فهي التي لا يكتسب المضاف بها من المضاف إليه تعريفًا إن أضيف إلىٰ معرفة، ولا تخصيصًا إن أضيف إلىٰ نكرة (٥) ، وتسمىٰ هذه الإضافة لفظية؛ لأنها أفادت أمرًا لفظية، وغير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال (٦) .

والنوع الثاني هو ما يلازم التنكير، وهو أربعة أقسام، إلا أن المتفق عليها من الإضافات اللفظية ثلاثة أشياء (٧) :

الأول: اسم الفاعل المضاف إلىٰ فاعله أو مفعوله، إذا كان في معنىٰ الحال والاستقبال، قال سيبويه: «وممّا يكون مضافًا إلىٰ المعرفة ويكون نعتًا للنكرة الأسماءُ التي أُخذت من الفعلِ فأُريدَ بها معنىٰ التنوين، من ذلك: مررتُ برجلٍ ضاربك، فهو نعت علىٰ أنه سيَضربه، كأَنك قلت: (مررتُ برجلٍ ضارِبٍ زيداً) ،

---

(١) التعليقة لابن النحاس ٢/ ٦٦٤.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٦٦٤.

(٣) ينظر المقرب ٢٨٣، و التعليقة ٢/ ٦٦٤.

(٤) المقرب ٢٨٣.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٦٦.

(٦) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٤، وأوضح المسالك ٣/ ٨٣.

(٧) ينظر شرح الرضي علىٰ الكافية ٢٢٨٣.

ولكن حُذف التنوينُ استخفافًا، وإن أظهرتَ الاسمَ وأردتَ التخفيف والمعنىٰ معنىٰ التنوين، جرىٰ مجراه حين كان الاسمُ مضمَراً، وذلك قولُك: (مررتُ برجلٍ ضاربه رجل) ؛ فإنْ شئت حملتَه علىٰ أنّه سيفَعل، وإن شئتَ علىٰ أنَّك مررت به وهو في حالِ عملٍ، وذلك قوله عزّ وجلّ:"هَٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَا" (١) .فالرفعُ ههنا كالجرّ في باب الجرّ» (٢) . ثم قال: «فلو لم يكن هذا في معنىٰ النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ»(٣).

وقال أبو حيان: «ومن غير المحضة إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة إذا أضيفت إلىٰ المفعول، وكانت معنىٰ الحال والاستقبال، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، هذا مجمع عليه من أصحابنا» (٤) .

ويدلّك علىٰ ذلك قول الشاعر:

ظَلِلنـــا بمُسْـــتَنَ الحَـــرورِ كأَنّنـــا لَـدَىٰ فَـرَسٍ مُسْتَقْبِل الـريح صـائم (٥)

ونحو قول الشاعر:

سَـــلَّ الهُمـــومَ بكـــلَّ مُعْطِـــىٰ رأْسِـــه نـــاج مخـــالِطِ صُـــهْبَةٍ مُتَعـــيَّسِ (٦)

---

(١) الأحقاف، من الآية (٢٤) . (فوصف النكرة بهما، وصورة التعريف موجود فيهما) ينظر: الغرة ٢/ ٦٧٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٥.

(٣) الكتاب ١/ ١٦٦.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٣.

(٥) البيت من الطويل، لجرير في ديوانه ص: ٤٥٤، وفي الكتاب١/ ٤٢٥، وشرح أبيات سيبويه١/ ٣٧. الشاهد فيه: أنه وصف (مستقبل الريح) بـ (صائم) و (مستقبل الريح) مضاف إلىٰ معرفة لم يتعرف بها فهو في حكم نكرة غير مضافة، ولذلك نعت بـ (صائم) .

(٦) البيت من الكامل لمرار الفقعسي الأسدي في الكتاب ١/ ١٦٨، وهو من شواهد الغرة في شرح اللمع ٢/ ٦٧٧. الشاهد فيه: معطي رأسه، حيث إن (معطي) نكرة رغم إضافته إلىٰ معرفة، ولكونه مضاف إليه للفظ (كل) وكل لا تضاف إلا إلىٰ نكرة.

قال سيبويه تعليقًا علىٰ البيت: «فهو علىٰ المعنىٰ لا علىٰ الأصل، والأصلُ التنوين؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصلُ ههنا تَرْكَ التنوين لَمَا دخلَه التنوينُ ولا كان ذلك نكرةً، وذلك أنّه لا يَجرىٰ مجرىٰ المضارع فيما ذكرت لك» (١) .

أما عند الكسائي فإن إضافة اسم الفاعل أو الاسم المفعول إلىٰ معموله تعدُّ إضافة لفظية حتىٰ وإن لم يكونا بمعنىٰ الحال والاستقبال (٢) .

الثاني: اسم المفعول المضاف إلىٰ مفعول ما لم يسمىٰ فاعله، أو إلىٰ المنصوب المفعول (٣) ، سواء أكان الاسم المفعول من الثلاثي أم لا، فالأول، كـ (مضروب العبد غدا) ، والثاني نحو: (ومُروَّعُ القلبِ) (٤) .

الثالث: الصفة المشبهة المضافة إلىٰ ما هو فاعلها معنىٰ، بعد جعله في صورة المفعول لفظًا (٥) ، نحو: (مررت برجل حسنِ الوجه) ، وأصله (مررت برجل حسن وجهه) ، فـ (حسن) نكرة؛ لأنه لم يكتس من المضاف إليه تعريفًا، ولا تتعرف الصفة المشبة بالمضاف إليه أبدًا، قال سيبويه: «هذا الحَسَنُ الوجهِ، أدخلوا الألفَ واللام علىٰ حسنِ الوجهِ، لأنه مضافٌ إلىٰ معرفة لا يكون بها معرفةً أبداً» (٦) وقال ابن السراج: «أن الأول لا يكون معرفةً بالثاني أبدًا» (٧) ويقصد بالأول الصفة المشبهة

---

(١) الكتاب ١/ ١٦٨.
(٢) ينظر شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٨٧.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٨٣.
(٤) التصريح ١/ ٦٨١.
(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٨٣.
(٦) الكتاب ١/ ٢٠٠.
(٧) الأصول ١/ ١٣٣.

إن كانت مضافًا، ثم قال: « ويدلك علىٰ أن حسن الوجه نكرة؛ لأنك وصفت به نكرة»(١) . أي في قوله: (مررت برجل حسن الوجه) .

وقال سيبويه: «واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يَدخل عليه الألفُ واللام غيرُ المضاف إلىٰ المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحَسَنُ الوجهِ، أدخلوا الألفَ واللام علىٰ حسنِ الوجهِ، لأنه مضافٌ إلىٰ معرفة لا يكون بها معرفةً أبداً، فاحتاجَ إلىٰ ذلك حيث مُنعَ ما يكون في مثله البتَّةَ، ولا يُجاوَزُ به معنىٰ التنوين» (٢) .

قال أبو حيان: «وذكروا أنه يقصد التعريف في ذلك، فيتعرف المضاف بما اضيف مما كانت إضافته غير محضة إلا إضافة الصفة المشبهة، فتضافرت النصوص علىٰ أنها لا تتعرف بحال» (٣) .

وقد أجاز الكوفيون في (حسن الوجه) وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة، وهذا غير جائز؛ لأن (حسن الوجه) نكرة إلا إذا أدخلت عليه الألف واللام فإنه يتعرف بها(٤) .

أما المختلف عليها فهي إضافة صيغة (أفعل) إلىٰ ما هو بعض له، نحو: (زيد أفضل القوم) ، وهذا القسم اختلف فيه النحويون، فمنهم من قال بأن المضاف اكتسب التعريف من المضاف إليه، فإضافته محضة، ومنهم من قال بأنه لا يكتسب منه تعريفًا أبدا، فتكون إضافته غير محضة.

أولًا: قول من قال بأن إضافة (أفعل) التفضيل محضة:

ذهب سيبويه (٥) والأكثرون (٦) إلىٰ القول بأن إضافة أفعل التفضيل محضة، ومال إلىٰ هذا المذهب السمين الحلبي حيث قال ما نصه: «قلت: وهذا بناءً منه علىٰ

---

(١) الأصول ١/ ١٣٣.

(٢) الكتاب ١/ ١٩٩ ــ ٢٠٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٣.

(٤) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٨٠٤.

(٥) ينظر ١/ ٢٠٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٥.

(٦) ينظر التصريح ١/ ٦٧٩.

أحد القولين في أَفْعَلِ التفضيلِ إذا أُضيف: هل إضافتُه محضةٌ أم لا؟ والصحيحُ الأول»[١].

وذكر ابن السراج أن إضافة أفعل التفضيل محضة إن كانت إضافته علىٰ معنىٰ اللام، ثم قال: وفي قول البصريين معرفة علىٰ كل حال إلا أن يضاف إلىٰ نكرة [٢].

وذكر ابن السراج أيضًا: « وإذا قلت: (زيد الأفضل) ، استغنىٰ عن (من) والإضافة، وعلم أنه قد بانَ بالفضل، فهو عند بعضهم إذا أُضيف علىٰ معنىٰ (من) نكرةٌ، وهو مذهبُ الكوفيين وإذا أُضيف علىٰ معنىٰ (اللام) معرفةٌ، وفي قول البصريين هو معرفةٌ بالإضافة علىٰ كل حال إلا أنْ يضاف إلىٰ نكرة» [٣].

واحتج سيبويه ومن وافقه ممن قالو إن الإضافة حقيقية محضة بأنه «لم يحفظ ووروده حَالا وَلَا تمييزا وَلَا بعد (رُبّ) و (أل) قَالَ سِيبَوَيْهِ الْعَرَب لَا تَقول: (هَذَا زيد أسود النَّاس) ؛ لِأَن الْحَال لَا يكون إِلَّا نكرَة» [٤].

بينما أجد ابن الدهان في الغرة ينسب ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه إلىٰ الكوفيين، فقال: «وهذا القسم يعتقد فيه أكثر الكوفيين أنه معرفة بالإضافة» [٥].

الثاني: قول من قال بأن إضافة (أفعل) غير محضة.

وذهب الكوفيون إلىٰ أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة [٦] وتابعهم من النحويين ابن السراج إن كانت الإضافة علىٰ معنىٰ (من) ، وأبي علىٰ الفارسي [٧] بقوله: «لأنه ينوىٰ بها الانفصال؛ لكونها تضاف إلىٰ جماعة هو أحدها، وإلا لزم

---

(١) الدر المصون ٨/ ٣٢٤.

(٢) ينظر الأصول ٢/ ٨.

(٣) الأصول ٢/ ٨.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٤١٦.

(٥) الغرة في شرح اللمع ٢/ ٦٨٢.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٥.

(٧) ينظر الإيضاح العضدي ١٦٩، و في ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٥.

إضافة الشيء إلىٰ نفسه» (١) والأنباري بقوله: «وأمّا (أفْعَل) الذي يُضاف إلىٰ ما هو بعض له، فإنما كانت إضافته غير محضة؛ لأن التقدير في قولك: (زيد أفضلُ القوم) : (زيد أفضلُ من القوم) فلما كانت (مِنْ) ههنا مقدَّرةً؛ كانت إضافته غير محضة»(٢).

وذكر الأشموني أن ابن السراج والفارسي يعتقدان أن إضافة (أفعل) غير محضة فقال: «وذهب ابن السراج والفارسي إلىٰ أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة» (٣).

وأوضح أبو علي مذهب ابن السراج في هذه المسألة بقوله: «قَالَ أَبُو بكر[وهو ابن السراج] فِي أفعل النَّاس نَحْو (أشرف النَّاس وَأفضل الْقَوْم) :إنّ هَذِه الْإِضَافَة فِي تَقْدِير الِانْفِصَال لأنّ مَا تضيفه من هَذَا الْقَبِيل يَنْبَغِي أَن يكون بعض مَا يُضَاف إِلَيْهِ بِدلَالَة امْتنَاع زيد أفضل الْحمير فَيجب أَن يقدّر الِانْفِصَال وإلاّ لم يجز لِئَلَّا تضيف الشَّيْء إِلَىٰ نَفسه» (٤).

وممن وافق الكوفيين ابن عصفور بقوله: «فاستدل الذي زعم أن إضافتها غير محضة بأنك إذا قلت: (مررت برجل أفضل القوم) تصف بها النكرة فنعتَّ (رجل) بـــ (أفضل القوم) دليل علىٰ أن إضافتها غير محضة؛ إذ لو كانت معرفة لم يجز ذلك، والذي زعم أن إضافتها محضة، خرج ذلك علىٰ البدل، فيكون من بدل المعرفة بالنكرة، وذلك باطل، ... فثبت أن إضافتها غير محضة وهو مذهب سيبويه رحمه الله»(٥).

وإنما كان إبدال المعرفة بالنكرة باطل؛ لأن البدل بالمشتق قليل (٦).

---

(١) ينظر همع الهوامع ٢/ ٤١٦.
(٢) أسرار العربية ١٥١.
(٣) ينظر شرح الأشموني ٢/ ٣٠٦.
(٤) ينظر خزانة الأدب ٤/ ٣٦١.
(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٦٨.
(٦) ينظر حاشية الصبان ٢/ ٣٦٤.

واحتج من قال بأنها غير محضة بأنه لو كان أفعل التفضيل المضاف إلىٰ معرفة يكتسب بالمضاف إليه تعريفًا لما صح وقوعه نعتًا لنكرة كما في قول الشاعر:

ملـــكٌ أضـــلع البريّـــةِ لَا يـــو جـــدُ فِيهَـــا لمـــا لَدَيْـــهِ كفـــاءُ (١)

هذا البيت دليل علىٰ أنّ إِضَافَة أفعل التَّفْضِيل لفظيّة لَا تفِيد تعريفًا عِنْد أبي بكر بن السرّاج وَمن تبعه بِدَلِيل، فإنّ (أضلع البريّة) وَقع نعتًا (لملك) وَهُوَ نكرَة فَلَو كَانَت تفِيد التَّعْرِيف لما صحّ وُقُوعه نعتًا لنكرة (٢).

والعجيب أن أجد ابن الدهان يسند ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقه إلىٰ البصريين فيقول: « من الإضافة غير المحضة إضافة (أفعل) إلىٰ ما هو بعض له، نحو قولك: (أفضل القوم) ، وهذ القسم يعتقد فيه أكثر الكوفيين أنه معرفة بالإضافة، والبصريون يقولون هو نكرة، [أي غير محضة] ويعتلون بالسماع والقياس، أما السماع فإنهم يصفون به النكرة، في قولك: (مررت برجل أفضل القوم) ، إنه وصف لا بدل ... وأما القياس فإن ابن السراج ذكر أن ما يضاف من هذا القبيل فهو بعض ما يضاف إليه، فلو لم يكن في تقدير الانفصال لكان إضافة الشيء إلىٰ نفسه، فإن أكثر استعماله بـــ (من) وإذا اتصل (أفعل) بـــ (من) فلا بد أن يكون نكرة، وكذلك هو في الاضافة، إذ ذلك هو القصد» (٣) ».

والظاهر ـــ والله أعلم ـــ أن ابن الدهان نسب مذهب الكوفيين في هذه المسألة إلىٰ البصريين غلطًا؛ لأنه رأىٰ ابن السرج يقول ما قاله الكوفيون فتوهم أنه مع سيبويه في هذه المسألة، ولم يخطر علىٰ باله أنه مع الكوفيين فجانبه الصواب.

---

(١) البيت من الخفيف، للحارث بن حلزة في ديوانه ٢٩، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٤٢، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦١. والشاهد فيه: وقوع أفضل التفضيل المضاف إلىٰ معرفة (أضلع البرية) نعتا لـ (ملك) وهو نكرة، ولو كانت تفيد التعريف لما صح وقوعه نعتا لنكرة.

(٢) تنظر خزانة الأدب ٤/ ٣٦١.

(٣) الغرة في شرح اللمع ٢/ ٦٨٣.

المطلب الثاني: ملازمة التنكير في باب الإضافة

مرَّ معنا في المطلب الأول عند الحديث الإضافة غير المحضة أو اللفظية وتبين لنا أن الفاعل إذا كان في معنىٰ الحال والاستقبال ومثله اسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل علىٰ قول أنها تدخل فيما لازم التنكير ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا.

وقولنا في هذا المطلب أنه مما يلازم التنكير مع أنه قد يتردد بعض الألفاظ بين التعريف والتنكير في بعض المواضع كما في أفعل التفضيل الذي اختلف في إضافته النحاة، كذلك ترددها بين الإضافة المعنوية واللفظية.

ومما يشمل هذا المطلب الحديث عن الأسماء الموغلة في التنكير والإبهام نحو: (غير) و (مثل) و (شبه) و (خدن) بِكَسْر الْمُعْجَمَة وَسُكُون الْمُهْملَة بِمَعْنىٰ صديق، و (ناهيك) و (حسبك) و (شرعك) و (بجلك) و (قطك) و (قدك) وغيرها مما توغل في الإبهام من الألفاظ المسموعة [(١)] فنوعان: نوع إضافته معنوية وآخر إضافته لفظية:

النوع الأول: ما تكون إضافته معنوية، ويراد به مالم يكن بمعنىٰ الحال، أو ما كانت المغايرة صفة تخص ذاتا معينة، كأن يكون للفظ (غير) ضد واحد فقط [(٢)]، فإنه يتعرف؛ لانحصار الغيرية، فتكون إضافته محضة، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء، كالعلم والشجاعة ونحو ذلك، قال ابن السري:« إذا أضفت (غير) إلىٰ المعرّف له ضدٌّ واحد فقط تعرّف (غير) لانحصار الغيرية، كقولك: عليك بالحركة غير السكون ... وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة أو نحو ذلك، فقيل:

---

(١) ذكر أبو حيان أن هذه اللفاظ مأخذها السماعي، ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٢.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٢٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٧.

(جاء مثلك) كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني» [١] .

«وذهب ابن السراج إلىٰ أن المغايرة، والمماثل إذا كان واحدا كانت (غير) و (مثل) نكرتين، وإن أضيفا إلىٰ معرفة، وجعل من ذلك: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ [٢] . (ومررت بالجامد غير المتحرك) ، وزعم السيرافي أن (غير) تتعرف [٣] وجعل من ذلك﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ [٤] » [٥] .

ورأىٰ المبرد أنه متىٰ أردت (بشبهك) المعروف لم يكن إلا معرفة فقال: «فَإِن أردْت بمثلك الإجراء علىٰ أَمر مُتَقَدم حَتَّىٰ يصير مَعْنَاهُ الْمَعْرُوف بشبهك لم يكن إِلَّا معرفَة فَتَقول علىٰ هَذَا مَرَرْت بزيد مثلك كَمَا تَقول مَرَرْت بزيد أَخِيك ومررت بزيد الْمَعْرُوف بشبهك» [٦] .

وهذا الحكم عند المبرد يعم علىٰ جميع الألفاظ المتوغلة كـــ (شبهك) و (ومثلك) وما جرىٰ مجراهما إلا (غير) فإنه عند المبرد لا يتعرف أبدا [٧] ؛ لأنه دائمًا مبهمٌ وشائعٌ، قال المبرد: «فَأَما مَرَرْت بِرَجُل غَيْرك فَلَا يكون إِلَّا نكرَة لِأَنَّهُ مُبْهَم فِي النَّاس أَجْمَعِينَ» [٨]

ثم قال أيضًا: «فَأَما غَيْرك إِذا قلت مَرَرْت بِرَجُل غَيْرك فَإِنَّمَا هُوَ مَرَرْت بِرَجُل لَيْسَ بك فَهَذَا شَائِع فِي كل من عدا الْمُخَاطب» [٩] .

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٧٣.

(٢) الفاتحة، من الآية (٧) .

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٢٠.

(٤) الفاتحة، من الآية (٧) .

(٥) ينظر رأي ابن السراج في ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٣.

(٦) المقتضب ٤/ ٢٨٧.

(٧) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٩٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٣.

(٨) المقتضب ٤/ ٢٨٨.

(٩) المقتضب ٤/ ٢٨٩.

وكذا يتعرف (مثل) إذا أضيف إلىٰ معرفة مقرون بقرينة تشعره بمماثلة خاصة، قال ابن مالك: «وكذا (مثل) إذا أضيف إلىٰ معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرِّفه، ولا تزيل إبهامه، فإن أضيف إلىٰ معرفة، وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرَّف» (١) .

وقال سيبويه: «وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلىٰ المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكون معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب ...

وزعم يونس أنه يقول: (مررتُ بزيدٍ مثلك) ، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة. ويدلك علىٰ ذلك قوله: (هذا مثلك قائما) ، كأنه قال هذا أخوك قائما، إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل، لا يكون معرفة» (٢) .

واتفق الجميع علىٰ أن (شبيهك) لا يكون إلا معرفة (٣)؛ «لأنه زال بذلك الشياع الذي كان في مثلك وشبهك الذي استوجب أن يكون نكرة» (٤) .

قال المبرد: « فَأَما (شبيهك) فَلَا يكون إِلَّا معرفَة؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذ من شابهك فَمَعْنَاه مَا مضىٰ كَقَوْلِك مَرَرْت بزيد جليسك فَإِن أردْت النكرَة قلت: (مَرَرْت بِرَجُل شَبيهٍ بك) كَمَا تَقول مَرَرْت بِرَجُل جليسٍ لَك» (٥) .

وقال الرضي: « وقالوا لفظ (شبيه) يتعرف بالإضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك الأجل المبالغة في هذا التركيب، كما في (عليم) و (سميع) ، فمعنىٰ: (مررت بالرجل شبيهك، أي: من يشبهك في جميع الوجوه» (٦) .

---

(١) الكافية الشافية ١/ ٤١٢.
(٢) الكتاب ١/ ٤٢٨ ــ ٤٢٩.
(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٢.
(٤) البسيط ٢/ ١٠٤٧.
(٥) المقتضب ٤/ ٢٨٨.
(٦) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٧٥.

النوع الثاني: ما تكون إضافته لفظية، ويراد به الحال، كأن تكون (شبهك) وما جرىٰ مجراه بمعنىٰ اسم الفاعل، أو لشدة توغله في الإبهام، أو لكونه لا تختص واحدا بعينه، فإن إضافته حينئذ غير محضة (١) ، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلىٰ المعرفة إضافة حقيقية، قال الزمخشري: وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا ما توغلت في إبهامها، فهي نكرات وإن أضيفت إلىٰ المعارف، وهي نحو: (غير) و (مثل) و (شبه) ولذلك وصفت بها النكرات، فقيل: مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك، ودخل عليها (رب) » (٢) .

وقال ابن يعيش: «وقد جاءت أسماء أضيفت إلىٰ المعارف ولم تتعرف بذلك الإبهام الذي فيها، وأنها لا تختص واحدا بعينه، وذلك (غير) و (مثل) و (شبه) فهذه نكرات وإن كن مضافات إلىٰ معرفة، وإنما نكرهن معانيهن، وذلك أن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف» (٣) .

وقال ابن عصفور بعد ما قسم الإضافة إلىٰ محضة وغير محضة ما نصه: «فغير المحضة محصور في أبوابها منها: الصفة المشبهة باسم الفاعل، وغيرك، وشبهك، ومثلك .. إلىٰ أن قال: وهذا كله لا خلاف أن إضافته غير محضة» (٤) .

وقال الرضي: « اعلم أن أسماء قد توغل في التنكير، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلىٰ المعرفة، نحو: (غيرك) و (مثلك) ، وكل ما هو بمعناه من نظيرك، وشبهك، وسواك، وشبهها، وإنما [لم] تتعرف؛ لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون أخرىٰ، إذ كل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة» (٥) .

---

(١) ينظر البسيط ٢/ ١٠٤٣.
(٢) المفصل ١١٦.
(٣) شرح المفصل ٢/ ١٣٨.
(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٦٧.
(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٧٢.

الخلاصة :

إن أصحاب القول الثاني استدلوا علىٰ أن إضافة (شبه) و (غير) و (مثل) وما جرىٰ مجراها إضافة لفظية، لكونها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بالأدلة التالية [١] :

الأول: أنهم اكتشفوا أن هَذِهِ الْأَسْمَاء نكرات وَإِن أضيف إِلَىٰ معرفَة، إِمَّا لِأَنَّهَا علىٰ نِيَّة التَّنْوِين قصدا للتَّخْفِيف كالوصف كَمَا قَالَه سِيبَوَيْهِ [٢] والمبرد [٣] وَجزم بِهِ ابْن مَالك فِي (حسب) وَنَحْوهَا [٤] ؛ لِأَنَّهَا مُرَاد بهَا اسْم الْفَاعِل، إلا إن أردْت (بمثلك) الإجراء علىٰ أَمر مُتَقَدم حَتَّىٰ يصير مَعْنَاهُ الْمَعْرُوف بشبهك لم يكن إِلَّا معرفَة فَتَقول علىٰ هَذَا: (مَرَرْت بزيد مثلك) كَمَا تَقول: (مَرَرْت بزيد أَخِيك) و (مررت بزيد الْمَعْرُوف بشبهك) [٥] .

قال المبرد:« وَاعْلَم أَن كل مُضَاف تُرِيدُ بِهِ معنىٰ التَّنْوِين وتحذف التَّنْوِين للمعاقبة مِنْهُ فَهُوَ بَاقٍ علىٰ نكرته؛ لِأَن الْمَعْنىٰ معنىٰ التَّنْوِين فَلذَلِك تَقول: (مَرَرْت بِرَجُل حسن الْوَجْه) ؛ لِأَن مَعْنَاهُ حسن وَجهه» [٦] .

الثاني: أَنَّ هَذه الأسماء شَدِيدَة الْإِبْهَام لا تخص شيئًا بعينه كَمَا قَالَ ابْن السراج[٧] وَغَيره كالمبرد فإنه قال: «فأما مررت برجل غيرك فلا يكون إلا نكرة» [٨] .

وقال ابن السراج: « واعلم: أن من الأسماء مضافات إلىٰ معارف ولكنها لا تتعرف بها، لأنها لا تخص شيئًا بعينه، فمن ذلك: (مثلك وشبهك وغيرك) ، تقول:

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٤/ ٢٦، و همع الهوامع ٢/ ٤١٤.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ٤٢٢ ـــ ٤٢٣.
(٣) ينظر المقتضب ٤/ ٢٨٨ـــــ ٢٨٩.
(٤) ينظر همع الهوامع ٢/ ٤١٤.
(٥) ينظر المقتضب ٤/ ٢٨٧.
(٦) المصدر السابق ٤/ ٢٨٩.
(٧) ينظر الأصول ١/ ١٥٣.
(٨) المقتضب ٤/ ٢٨٨.

(مررت برجل مثلك وبرجل شبهك، وبرجل غيرك) ، فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة وإنما نكرهن معانيهن، » [١] . وَجزم بِهِ ابْن مَالك فِي (غير) وَ (مثل) وَنَحْوهمَا؛ لِأَنَّك إِذا قلت: (غير زيد) فَكل شَيْء إِلَّا زيد غَيره وَمثل زيد فَمثله كثير[٢].

الثالث: أنهم لا حظوا أن بين هذه الأسماء واسم الفاعل مشابهة، قال ابن أبي الربيع: «واختلف الناس في مثلك وشبهك وما جرىٰ مجراهما: فمنهم من قال: لحظ في مثلك مماثلك، وكذلك لحظ في شبهك مشبهك فإذا قلت: مررت برجل مثلك، فكأنك قلت: مررت برجل مماثلك، ومماثل اسم فاعل، ويراد به الحال، فتكون إضافته غير محضة، فلذلك كانت إضافة مثلك غير محضة، وكذلك الكلام في نظائرها، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه» [٣] .

وعلىٰ ما سبق ذكره يحمل قول امرئ القيس:

وقد أغتَدي والطّيرُ في وُكُناتِها بمُنجَردِ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ [٤]

علىٰ أنه نكرة؛ لأنه بمنزلة (مُقيَّد) وهو اسم فاعل، فكأنه قال: بمنجرد مقيد الأوابد هيكل [٥] .

الرابع: قيل إنما كان (مثلك) نكرة؛ «لأنه بعد الإضافة يبقىٰ فيه الاشتراك، بخلاف (غلام زيد) ، و (صاحب عمرو) ، ... فلما كان (مثلك) لا يزول منه

---

(١) الأصول ١/ ١٥٣.

(٢) ينظر همع الهوامع ٢/ ٤١٤.

(٣) البسيط ٢/ ١٠٤٣.

(٤) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص: ٥٣، وجمهرة أشعار العرب ١٣٥، والكامل في اللغة ٣/ ٨١. الشاهد فيه: أن الإضافة في قوله: (قيد الأوابد) إضافة لفظية؛ لكونها بمنزلة اسم الفاعل، وإضافة اسم الفاعل غير محضة.

(٥) ينظر البسيط ٢/ ١٠٤٤.

بالإضافة الشياع كانت إضافته لا تعرف، وجرىٰ لذلك صفة علىٰ النكرة، وهذه الظاهرة من كلام أبي علي» (١).

«وأما (واحد أمه) و (عبد بطنه) فالأكثر فيهما أن يكونا معرفتين فلا يجريان إلا علىٰ المعرفة، فتقول: (مررت بزيد واحد أمه) وبعمرو عبد بطنه) ومن العرب من يجعلهما نكرتين ويجريهما صفتين علىٰ النكرة، فتقول: (مررت برجل عبد بطنه) ومررت برجل واحد أمه) » (٢).

(١) المصدر السابق ٢/ ١٠٤٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٠٤٤.

المطلب الثالث: إضافة (كل) و (بعض)

(كل) و (بعض) إذا تجردا عن الإضافة لفظًا ومعنىً، كانا نكرتين؛ لأن المعارف لا تضاف، وإنما تضاف النكرات (١) ، إلا أن العرب جعلوهما من الألفاظ اللازمة للإضافة، فلا يجردا من الإضافة لفظًا إلا وأضيفا معنًىٰ (٢) ، ومن ثَمَّ تكون الإضافة ملفوظة بهما ومنوية، فمثال الملفوظ بهما، (كل الناس فعلوا كذا) (٣) و(وبعض الطلاب اجتازوا الاختبار) .

أما المنوي بهما كما في قولهم: (مررتُ بكلٍّ قائمًا و بِبَعضٍ جالسًا) (٤)فمختلف فيه، أهما والحالة هذه معرفتان أم نكرتان؟

فمذهب سيبويه والجمهور علىٰ أنهما معرفتان، يعرفا بنية الإضافة، ومن ثم امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بـ (أل) (٥) فلا يقال: (الكل) ؛ لئلا يجمع بين (أل) والإضافة (٦) ، ويدل علىٰ أنهما معرفتان وقوع الحال منهما (٧) ، كما في قولهم: (مررتُ بكلٍّ قائمًا و بِبَعضٍ جالسًا) .

---

(١) ينظر الإيضاح لأبي علي ص ٢٦٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١١٠.

(٣) ينظر البسيط ٢/ ٨٨٥.

(٤) المثال في كتاب سيبويه ٢/ ١١٤.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢٦.

(٦) ينظر المساعد ٢/ ٣٤٨.

(٧) ينظر التصريح ١/ ٦٩٢.

ومذهب الأخفش [١] و أبي علي الفارسي [٢] وابْن دَرسْتوَيْه [٣] علىٰ أنهما نكرتان [٤] «وأنهما مُعرَّفان بـ (أل) وينصبان علىٰ الْحَال قِيَاسًا علىٰ (نصف وَسدس وَثلث) فَإِنَّهَا نكرات بِإِجْمَاع وَهِي فِي الْمَعْنىٰ مضافات وحكوا (مَرَرْت بهم كلًّا) بِالنّصب علىٰ الْحَال، وَهَذَا القَوْل مَشْهُور عَن الْأَوَّلين» [٥] ، ولكل فريق أدلة كثيرة، ولكن ليس هذا موضع ذكرها خوفًا من الإسهاب؛ لأن البحث هنا يهدف إلىٰ بيان حقيقة إضافتهما، هل هما يكتسبان التعريف بالمضاف إليه كغيرهما أم لا؟

صرح بعض النحوين أن (كُلًّا) و (بعضًا) من الأسماء المضافة إضافة معنوية[٦] ، ومعنىٰ ذلك أنهما يكتسبان من المضاف إليه التعريف الذي فيه، قال أبو علي: «الإضافة المحضة تجيء علىٰ ضربين، إضافة بمعنىٰ (اللام) وإضافة بمعنىٰ (من) ، فاللتي بمعنىٰ (اللام) نحو قولك: (دار زيد) ، (وثوب عمرو) ، (وغلام بكر) ، (وكل الدراهم) فمعنىٰ هذا: (دار لزيد) (وثوب لعمرو) ، (وكل للدراهم) ، ...ولا تضاف المعارف، إنما تضاف النكرات، فإذا أضفت النكرة إلىٰ المعرفة فاختصت بالإضافة اكتسبت من المعرفة التعريف الذي فيه، نحو:) غلام زيد) » [٧] .

---

(١) ينظر رأي الأخفش في أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٤.
(٢) ينظر الإيضاح العضدي ٢٦٧.
(٣) ينظر رأي ابن درستويه في همع الهوامع ٢/ ٤٢٦.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٩.
(٥) همع الهوامع ٢/ ٤٢٦.
(٦) ينظر المفصل ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤٤.
(٧) الإيضاح العضدي ٢٦٧.

وقال الزمخشري: «الأسماء المضافة إضافة معنوية علىٰ ضربين: لازمة للإضافة وغير لازمة لها، فاللازمة علىٰ ضربين: ظروف وغير ظروف، وغير الظروف نحو:... (بعض) و (كل) »[1].

ومما يؤكد أن (كُلًّا) و (بعضًا) يتعرفان بالمعرفة ويتخصصان بالنكرة قول ابن الشجري: « فإذا قدَّرتَ إضافة (كل) و (بعض) إلىٰ المعارف كانا معرفتين، وإذا قدَّرت إضافتهما إلىٰ النكرتين، فهما في هذا بمنزلة (نصف) »[2].

الخلاصة:

أن (كلّا) و (بعضًا) إضافتهما محضة، وأنهما يكتسبان من المضاف إليه تعريفًا إن كان معرفة، وتخصيصًا إن كان نكرة، بالأدلة التالية:

الأولى: أن أبا علي ذكر أن الإضافة في قوله: (كل الدراهم) بمعنىٰ (من) ، وقد علم أن من أنواع الإضافة المعنوية ما كانت بمعنىٰ (من)[3].

الثانية: امتناع وقوع (كل) و (وبعض) حالًا عند سيبويه والجمهور؛ لكونهما معرفتين بنية الإضافة، ولأن الحال لا تكون إلا نكرة.

الثالثة: امتناع تعريفهما بـ (أل) ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين (أل) والإضافة، فلا يقال: (الكل الدراهم) بقصد الإضافة؛ لأمرين:

«**الأول:** لأن الألف واللام يشعران باستقلال الكلمة واستغنائها عن غيرها، والإضافة تشعر بافتقار الكلمة إلىٰ غيرها واحتياجها، ويستحيل في الكلمة الواحدة أن تكون حاصلة علىٰ جهة الاستغناء والافتقار؛ لما فيه من التناقض.

الثاني: فلأن أحد التعريفين كاف عن الآخر، فلا يجوز جمعهما بحال»[4]

---

(١) المفصل ١٠٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٤.

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥١٦.

(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي لابن حمزة العلوي ١/ ٥١٩.

والآن يمكن القول بأن جميع أنواع الإضافية التي سبق ذكرها من الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفا ولا تخصيصًا، وإنما إفادتها للتخفيف لا غير (١) ، والعلة في ذلك أنها لا تخص شيئا بعينه (٢) ، وقد ذكر ابن أبي الربيع عشر أدلة ليعلم بها أن هذه الأسماء نكرات (٣) وأوصلها الشاطبي إلىٰ إحدىٰ عشرة دليلا (٤) :

الأول: دخول (رب) علىٰ المضاف، نحو: (يا رب راجينا) .

الثاني: دخول (كم) نحو: (كم مثلك أكرمتُ) .

الثالث: دخول (كل) نحو: قول الشاعر:

سَــلَّ الهُمــومَ بكــلَّ مُعْطِــىٰ رأْسِــه نــاج مخــالِطِ صُــهْبَةٍ مُتَعــيَّسِ (٥)

الرابع: دخول (أيّ) نحو: (أي قاتل الأبطال زيد) ؟

الخامس: دخول (لا) النافية الجنسية، نحو: (لا مكرم زيد في الدار) .

السادس: دخول (من) الزائدة، نحو: (هل من شريف الآباء عندك) ؟

السابع: وقوع المضاف صفة للنكرة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾(٦) .

الثامن: وصفه بالنكرة، نحو قول الشاعر:

سَــلَّ الهُمــومَ بكــلَّ مُعْطِــىٰ رأْسِــه نــاجٍ مخــالِطِ صُــهْبَةٍ مُتَعــيَّسِ (٧)

والتاسع: الإخبار به عن النكرة، نحو: (هل أحد مكرك) ؟

---

(١) ينظر شرح ابن طولون ١/ ٤٥٧.

(٢) أسرار العربية ١٥١.

(٣) ينظر البسيط ٢/ ١٠٤٥ ــ ١٠٤٧.

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٤/ ٢٣.

(٥) البيت سبق تخريجه في ص١٧.

(٦) الأحقاف، من الآية: (٢٤) .

(٧) البيت سبق تخريجه في ص١٧. الشاهد فيه: معطي رأسه، حيث إن (معطي) نكرة رغم إضافته إلىٰ معرفة، ولكونه مضاف إليه للفظ (كل) وكل لا تضاف إلا إلىٰ نكرة.

العاشر: وقوعه حالا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾ (١)

الحادي عشر: وقوعه تمييزا، نحو: (أكرم زيدا مطعم الضيف) .

وفي نهاية المبحث أود أن أورد كلاما لا بد منه وهو أن بعض النحويين ذكروا أن أنه يجوز تنكير ما زعم ابن مالك أنه لا يجوز تنكيره، حيث ذكر سيبويه ما نصه:« وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلىٰ المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكون معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب، يدلّك علىٰ ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبد الله ضاربِك، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك، وزعم يونس أنه يقول: مررتُ بزيدٍ مثلك، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة، ويدلك علىٰ ذلك قوله: هذا مثلك قائما، كأنه قال هذا أخوك قائما، إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل، لا يكون معرفة، وذاك أنه يجوز لك أن تقول: (هذا الحسن الوجه) ، فيصير معرفة بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام ولا يكون معرفة إلا بهما» (٢) .

وذكر أبو حيان أن الأعلم قال: «لا يبعد أن يقصد في (حسن الوجه) التعريف»(٣) ، ويفهم من قول المبرد أن هذه الصفات المضافة إلىٰ المعرف تتعرف كلها إلا (غيرك)(٤) .

---

(١) الحج، من الآية (٨ـ٩) .

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٨.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٤.

(٤) ينظر المقتضب ٤/ ٢٨٨ـ٢٨٩.

المبحث الثامن: النداء

النكرة المقصودة وغير المقصودة

النداء: «هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر» (١).

والمنادىٰ إمّا أن يكون معرفة مفردا فيبنىٰ علىٰ الضم، وإمَّا أن يكون مضافًا أو مضارعته فيعربا بالنصب، وإما أن يكون نكرة، وهي في هذا الباب قسمان: نكرة مقصودة وحكمه البناء علىٰ ما يرفع به، ونكرة غير مقصودة وحكمه أن يعرب بالنصب، ولكن الأهم في هذا المبحث هو معرفة حكم نداء النكرة، وسبب بناء المقصودة دون أختها.

وفي نداء النكرة أقوال بين النحويين، فالبصريون يجيزون نداء النكرة مطلقًا، مقبلا عليها وغير مقبل (٢) ومن النحويين من أنكر نداء النكرة مطلقًا مقصودة كانت أم غير مقصودة، وهذا القول معزو للأصمعي (٣)، ومنهم من أنكر نداء غير المقصودة فقط؛ لأنه لا يتصور نداء إلا مع الإقبال، وعزي هذا القول للمازني (٤)؛ حيث أثر عنه أنه عدَّ التنوين فيها ضرورة أو شاذًا، وهؤلاء تأوَّلُوا جميع ما استشهد به النحويون علىٰ صحة ذلك، فَجعلوا قول الشاعر:

أَلا يَـــا نخلـــةً مـــن ذاتِ عـــرقٍ عليـــكَ ورحمـــةُ الله الســـلامُ (٥)

من نداء النكرة المقبل عليها؛ لأنه تريد بالنخلة محبوبته، وهي معروفة عنده، لكنه نصب في ضرورة الشعر (٦)

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ١٩٧.

(٢) ينظر رأي البصريين في ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٤.

(٣) ينظر همع الهوامع٢/ ٢٩.

(٤) ينظر التصريح ٢/ ٢١٣، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩ والعلل النحوية للدكتور حميد الفتيلي ٢٥٧.

(٥) البيت من الوافر، للأحوص في الحلل في شرح أبيت الجمل١/ ٣٢، وبلا نسبة في الأصول وفي ١/ ٣٢٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤١٢. والشاهد فيه: مجيئ (نخلة) منصوبا؛ لأنها نكرة غير مقصودة علىٰ قول من أجاز ندائها، أما المانعون فقد قالوا إنها نكرة مقصودة تأويلا.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٨٠.

أما الكوفيون فقد زعموا أن من شرط نداء النكرة غير مقبل عليها أن تكون موصوفًا، أو خلفًا من موصوف، فلا يجوز عندهم، (يا رجلًا) وزعموا أنه ليس بمسموع (١).

وقد رد ابن عصفور علىٰ كلام المانعين بقوله: «هذا كله من نداء النكرة غير المقبل عليها؛ إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال علىٰ شخص بعينه، كما يقول الأعمىٰ: (يا رجلا خذ بيدي) ولا يقصد أحدا من الناس بل من أجابه فهو مراده، وإذا لم يستحل نداء النكرة، فإن حمل هذه الأبيات عليها أولىٰ من حملها علىٰ الضرورة، والدليل علىٰ جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب: (يا رجلًا عقلًا) ووصفهم له بالنكرة، ولوكان مقبلا عليها لكان معرفة فيجب أن يوصف بمعرفة، كما قالوا: (يا فاسقُ الخبيثُ (٢)».

أما سبب بناء النكرة المقصودة دون أختها فلخروجها عن الباب، ومضارعته ما لا يكون معربًا (٣). وردَّ العكبري سبب بناء العلم المفرد في النداء إلىٰ سببين (٤).

أولهما: أنه صار مع حرف النداء كالأصوات، نحو: (حَوبَ) و (هِيدَ) و (هَلَا)... ولذلك بنيت حور التهجي.

ثانيهما: أنه أشبه المضمر في أنه مخاطب غير مضاف.

أخيرًا هل (زيد) في النداء وما أشبهه من النكرة المقصودة باق علىٰ تعريفه أم سلب منه التعريف بالعلمية وصار معرفة بالإقبال عليه والخطاب؟

لم يكن لفظ (رجل) قبل النداء سوىٰ نكرة؛ لأنه كان يراد به الشائع الذي لم يختص به شخص معين، لكنه تعرَّف في النداء بالنداء في نحو قوله: (يا رجل أقبل) ؛

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٨١.

(٣) ينظر المقتضب ٤/ ٢٠٤.

(٤) ينظر اللباب ٢٢٣.

لتوجه الخطاب إليه وتخصيصه به من بين جنسه، فجرىٰ مجرىٰ المعرَّف بالألف واللام في قولك: (يا الرجل) أو (يا أيها الرجل) وتقصر الاسم علىٰ واحد من الجنس بعينه (١).

وفي تعريف النكرة المقصودة خلاف بين النحويين، فمنهم من قال تعرَّف بالإقبال، وقيل تعرَّف بـ(أل) المحذوفة وناب عنها حرف النداء (٢).

قال المبرد: «وقد علمنا أن المضاف معرفة بالمضاف إليه، كما كان قبل النداء، والنكرة في حال النداء، كما كان قبل ذلك، و (زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف» (٣)

وأما الاسم النكرة الذي بقي علىٰ نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب، تقول: يا رجلًا أقبل ويا غلامًا تعال، وكذلك إن قلت: يا رجلًا عاقلًا تعالىٰ، فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها، ومعنىٰ هذا أنك لم تدع رجلًا بعينه، فمن أجابك فقد أطاعك، ألا ترىٰ أنه يقول: من هو وراء حائط ولا يدري من وراءه من الناس: يا رجلًا أغثني، ويا غلامًا كلمني، كما يقول: الضرير يا رجلًا خذ بيدي فهو ليس يقصد واحدًا بعينهِ بَل من أخذَ بيدهِ فهو بغيتُهُ (٤) قال الشاعر:

فيـا رَاكِبًـا إمـا عَرَضْـتَ فَـبَلِّغَنْ نَـدامَايَ مِـنْ نَجْـرَان أنْ لا تَلاقِيـا (٥)

(١) ينظر الأصول ١/ ٣٣٠، ٣٣١، والإيضاح العضدي ص: ٢٢٨.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٥.
(٣) المقتضب ٤/ ٢٠٥.
(٤) الأصول ١/ ٣٣١.
(٥) البيت من الطويل، لعبد يغوث في الكتاب ٢/ ٢٠٠، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٠٤، والأصول ١/ ٣٣١. الشاهد فيه: وقوع (راكبا) منادىٰ منصوبا؛ لأنه نكرة غير مقصودة؛ لأن الشاعر لا يقصد راكبا معينًا.

الخاتمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على رسوله المجتبى، وبعد؛

فعند استقرائنا لكثير من مسائل وأبواب النكرة والمعرفة في كتب النحو العربي والبحث عن مفهوم النقصان والتمام فيهما كذلك الخلاف في تنكير أو تعريف بعض الأسماء توصلنا إلىٰ نتائج كثيرة، منها:

١. كثرة قضايا ومسائل بابي النكرة والمعرفة، وشمولها عددًا من الأبواب النحوية، كباب المبتدأ والخبر، والحال والإضافة، والتعجب، والنداء، وغيرها.

٢. ظهر جليا وصف النكرة والمعرفة بالتمام والنقصان في أبواب نحوية متنوعة، منها علىٰ سبيل المثال: (ما) التعجبية، قيل عنها: نكرة تامة بمعنىٰ شيء، ونكرة ناقصة، ومعرفة ناقصة بمعنىٰ (الذي) .

٣. وقع خلاف بين النحاة في تحديد نوع بعض الأسماء بين تنكيرها وتعريفها، نحو: إضافة (أفعل التفضيل) و (شبه) و (مثل) وغير ذلك.

٤. تردد عند النحاة في باب النكرة مصطلح (الشياع) أو (الشيوع) أو (الشائع) إما عند تعريفها وأنها ما دل علىٰ شيء شائع في جنسه، وإما عند تقليل الشياع في معناها وقربها من المعرفة في مثل وصف النكرة أو إضافة النكرة إلىٰ نكرة مثلها.

٥. كما أوضح البحث تفاوت درجتي النكرة والمعرفة بين النقصان والتمام، أوضح كذلك التفاوت النسبي أو الجزئي بين مراتب أو درجات النكرة والمعرفة، فـ (شيء) علىٰ سبيل المثال أنكر في المعنىٰ من (إنسان) ، و (إنسان) أنكر في المعنىٰ من (رجل) وهكذا، كذلك في المعرفة ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وأسماء الأماكن في باب العلم أعرف من أسماء الأناسي.

٦. سميت بعض الكلمات نكرة من جهة ومعرفة من جهة أخرىٰ، مثل العلم الجنسي، نحو: أسامة للأسد، فهو معرفة في اللفظ باعتبار أنه لا يضاف ولا يلحقه

حرف التعريف ونكرة في المعنىٰ لأن معناه شائع غير مخصوص يشمل كل أسد، وقريب من ذلك ما عرف بـ (ال) الجنسية فهو معرفة في اللفظ من حيث المعنىٰ.

٧. أن وصف النكرة والمعرفة بالنقصان أحيانا لا يخرجهما عن بابهما أو دلالتهما في التنكير أو التعريف.

٨. أن العلم الجنسي كأسامة للأسد نظيره ما عرف بـ (ال) الجنسية التي تفيد الحقيقة والماهية، كالألف واللام في الماء في قوله تعالىٰ: (وجعنا من الماء كل شيء حي) ، وكقولنا الرجل خير من المرأة.

٩. أن مسوغات الابتداء بالنكرة الكثيرة تدور إجمالاً حول التخصيص والعموم في النكرة والذي يقربها من المعرفة.

وبعد؛ فهذه من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

فهارس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور: رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

- **أسرار العربية** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

- **الأشباه والنظائر** الجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق: الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦م.

- **الأمالي** لأبي علي القالي، بتحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.

- **الأمالي الشجرية**: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلي الحسني المعروف بابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د . ت.

- **الإيضاح**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت–لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** – لابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) . تح د / عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلام، الطبعة الأولىٰ: ١٩٨٦م.

- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولىٰ: ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك، ت (٦٧٢) ، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م.

- **التصريح بمضمون التوضيح**، خالد الأزهري، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- **التعريفات**، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت- لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، للدماميني، تحقيق الدكتور: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبع الأولىٰ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- **جامع الدروس العربية للغلاييني** الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

- **جمهرة أشعار العرب** لمحمد بن أبي الخطاب القرشي بتحقيق علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- **حاشية الخضري على ابن عقيل**، ضبط وتشكيل وتصحيح: الشيخ يوسف محمد البقاعي، دار الفكر بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

- **الحدود في علم النحو** للأُبَّذيُّ، بتحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٣م.

- **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **ديوان جرير بن عطية**، بشرح: محمد بن حبيب تحقيق د. نعمان محمد امين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.

- **د وان امرئ القيس**، بتحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.

- **ديوان النابغة الذبياني** اعتنىٰ به وشرحه حمدوس طماس، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٣٦ هـ - ٢٠٠٥م.

- **شرح أبيات سيبويه (المختصر)** - لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٤هـ. ١٩٧٤م.

- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

- **شرح ابن الناظم على الألفية**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط / ١، ١٩٥٥م.

- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام الأندلسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة.

- **شرح الرضي على الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م)

- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، حقَّقَه وقدَّم له الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

- **شرح المعلقات السبع** للزَّوزَني، دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- **شرح المكودى على ألفية ابن مالك**، لعبد الرحمن المكودىٰ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

- **شرح المقرب المسمى التعليقة** لابن النحاس الحلبي، دراسة وتحقيق الدكتور: خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦ م.

- **الشعر والشعراء** لابن قتيبة الدينوري، دار الحديث القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣هـ.

- **صحيح البخاري**، قام بشرحه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصىٰ أطرافه: محمد فؤاد عبد الباقي، ونشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف علىٰ طبعه قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠هـ.

- **العقد الفريد** لابن عبد ربه، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٤ هـ.

- **الكتاب** لسيبويه تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- **الكليات**، لأبي البقاء الكفوي، قابله علىٰ نسخة خطية، وأعده للطبع، ووضع فهارسه الدكتور: محمد درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

- **لسان العرب** لابن منظور الإفريقي، دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

- **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركاتن مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، الجزء الأول، الطبعة الثانية هـ ١٤٢٢ - ٢٠٠١م، والجزء الثاني الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، والجزء الثالث والرابع ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- **المفصل في علم العربية** - للزمخشري، بتحقيق: د/ إميل يغقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١ ، ١٩٩٩.

- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، الطبعة السادسة.

- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق الشاطبي، بتحقيق: د. إبراهيم البنا، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت - لبنان ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

- **اللباب في علل البناء والإعراب** لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار ظليمات، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- **للمحة في شرح الملحة** لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ بتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤ م.

- **اللمع في العربية** ابي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني. بغداد، الطبعة الأولىٰ، (١٤٠٣هـ ١٩٨٢٠م) .

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المكتبة العلمية بيروت.

- **معاني النحو** للدكتور فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، (-١٩٨٩ ١٩٩١م) .

- **النحو الوافي** لعباس حسن، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

- **النكت الحسان** في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت ودار البحوث العلمية - الكويت الطبعة الأولىٰ.

- **الوافي بالوفيات** لصلاح الدين الصفدي، بتحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفىٰ، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.